3\3190

2008/8/31

الأمين العـــام

السيد الدكتور نادر رياض
رئيس مجلس إدارة شركة بافاريا مصر

تحية طيبة وبعـــد،

كما تعلمون، اتخذت القمة العربية في الرياض في مارس 2007 قراراً بعقد قمة خاصة تعنى بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وذلك بناءً على مبادرة مصرية كويتية، وأثق أنكم تتفقون معي في أهمية هذه الخطوة لوضع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية على رأس أولويات جهود العمل العربي المشترك في ضوء ما نستشعره جميعاً من تحديات تواجهها دول المنطقة وتتطلب بلورة السياسات الملائمة وتوثيق التعاون وإزالة العوائق التي تؤثر سلباً على جهود التطوير والتحديث والإصلاح.

ومتابعة للمشاورات التي تجريها الجامعة العربية مع القطاع الخاص لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه القمة، رأيت مخاطبتكم للمشاركة في اجتماع يعقد يوم الاثنين الموافق 2008/9/15 بمقر الأمانة العامة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءاً، ويضم مجموعة من رجال الأعمال العرب بهدف التشاور حول هذا الموضوع، والاستفادة من خبراتكم والتعرف على مقترحاتكم بشأن النتائج المنتظرة من القمة، وبحث إمكانية دفع وتعزيز التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، خاصة وقد وصلنا إلى المراحل النهائية في التحضير للقمة والتي تقرر عقدها يومي 19 و 2009/1/20 بالكويت على أن يسبقها يومين يخصصان لاجتماعات منتدى رجال الأعمال والمجتمع المدني بمشاركة رفيعة المستوى من جانب كبار مسئولين من العالم العربي وكذلك على المستوى الدولي.

مرفق مع هذا برنامج الاجتماع والمشروعات والأفكار والمقترحات الواردة من الجهات المختلفة لمناقشتها خلال الاجتماع.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

عمرو موسى

الأمين العام

اجتماع رجال الأعمال المصغر

2008/9/15

قائمة بالحضور

—

م	الإســـم السادة/	الشركة	
1	محمد فكري أحمد نواره	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الألمانية اجباك	
2	منصور عامر	رئيس مجلس إدارة مجموعة عامر	
3	ممدوح حمزة	حمزة ومشاركوه	
4	سامي سعد	رئيس الشركة الوطنية للاستثمار- مصر	
5	نادر رياض	بافاريا – مصر – ش م م	
6	سميح ساويرس	أوارسكوم للتنمية	
7	د. محمد عوض تاج الدين	الشركة العربية للأدوية والمستلزمات الطبية	
8	حمدي الطباع	رئيس إتحاد رجال الأعمال العرب	
9	على يوسف	مدير عام اتحاد رجال الأعمال العرب	
10	عبد العزيز الجمل	نائب رئيس شركة MECATAC	
11	إبتهال عبد العزيز الجمل	رئيس مجلس إدارة شركة MECATAC	
12	حارث العاني	رئيس شركة MECATAC	
13	أشرف عرفه	رئيس مجلس إدارة عرفة جروب	
14	أحمد أبو هندية	عضو مجلس إدارة الشركة العربية الأولى	
15	إبراهيم كامل	رئيس مجلس إدارة كاتو للإستثمار	
16	محمود التلاوي	رئيس مجلس إدارة شركة أكوا مصر	
17	محمد فريد خميس	رئيس إتحادرجمعيات المستثمرين	
18	محمد على النقي	رئيس مجلس شركة الصناعات الكويتية	

المنسق العام
للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

جدول أعمال تفصيلي
"لقاء تشاوري لرجال الأعمال"
15 سبتمبر 2008
بمقر الأمانة العامة

-

- ما هو دور رجال الأعمال في تعزيز العمل العربي المشترك؟
- ما هي المشروعات المشتركة التي يمكن مساهمة القطاع الخاص فيها لزيادة التعاون العربي؟
- ما هي السياسات التي يجب توافرها لتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل العربي؟
- ما هي التحديات التي تعوق جهود القطاع الخاص في تدعيم العلاقات العربية في المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية؟
    - هل يمكن للقطاع الخاص الانتقال من المحلية إلى الإقليمية؟
    - هل يستطيع القطاع الخاص العربي أن يحل محل الشركات الأجنبية في تجارة الخدمات؟

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

الكويت – يناير 2009

قمة الرياض - مارس 2007

- قدمت مصر والكويت مقترحا لعقد مؤتمر لتعزيز العمل العربي المشترك في القطاعات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية من منطلق: أن العالم العربي يواجه تحديات خطيرة تجاوزت الأمن وسلامة الأراضي تمس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحق المواطن في العيش الآمن واللائق.

- تضمن قرار قمة الرياض رقم 365 مارس / آذار 2007 عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية لبلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها.

هدف القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية

- تدعيم علاقات التعاون المشترك بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل اتفاقات التعاون الثنائية والإقليمية بما يسهم في تطوير اقتصاديات الدول العربية.
- تعزيز آليات التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية.

جدول أعمال القمة المقترح

- الاستثمار، التجارة (السلع – الخدمات)، الاتحاد الجمركي، السوق العربية المشتركة.
- البنية التحتية وخاصة: النقل، السياحة، الكهرباء، الاتصالات.
- التعليم - الصحة – البطالة - الفقر.
- التحديات المستقبلية: الامن المائى – الامن الغذائى - التكنولوجيا والبحث العلمى – المناخ - الطاقة.

أهم خطوات التحضير للقمة

تم تنظيم عدة اجتماعات منها:-

- اجتماع الاتحاد العام للمصارف العربية في الفترة 7 – 2007/11/8 بقطر.
- اجتماع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في الفترة 10 – 11 ديسمبر 2007.
- اجتماع المنظمات العربية المتخصصة في الفترة 24 – 2007/12/27.
- اجتماع البرلمان العربي – لجنة الشئون الاقتصادية - في 2008/1/6.
- اجتماع هيئات الاستثمار العربية والمؤسسات المالية في الدول العربية الفترة 9-2008/1/10.
- اجتماع المنظمات الدولية والسفراء الاجانب 2008/1/21.
- اجتماع منظمات المجتمع المدني 12-2008/3/13.
- اجتماع رجال الأعمال العرب 2008/3/18.
- اجتماع دور المفكرين العرب في تعزيز التعاون العربي 2008/6/4.

ما اسفرت عنه الاجتماعات

وقد تناولت تلك الاجتماعات عدة مقترحات بهدف تعزيز العمل العربي المشترك وتتمثل فيما يلي:-

- **حرية انتقال الأفراد – وتوفير تأشيرات الدخول لرجال الأعمال.**
- **التحكيم لإنهاء المنازعات بين رجال الأعمال.**
- **توحيد القوانين والإجراءات ووضع إستراتيجية عمل عربية.**
- **مناقشة قانون العمل باعتباره أحد معوقات الاستثمار.**
- **إزالة أي عقبات لانتقال رأس المال العربي من بلد إلى آخر.**
- **تشجيع وتسهيل الاستثمار العربي بين الدول العربية، وعمل قانون استثمار نموذجي تتبناه جامعة الدول العربية.**
- **مشروع البنك الشامل لرسم رؤية مستقبلية للاستثمارات العربية ووضع إستراتيجية للبنية الأساسية في مجالات متعددة.**
- **تفعيل وتنشيط مؤسسات التمويل العربية.**
- **إنشاء بنك للتمويل العربي.**

ما اسفرت عنه الاجتماعات

- إنشاء بنك للاستثمار ولتقديم قروض قصيرة الأجل.
- مؤسسة لمعاونة الدول العربية الفقيرة.
- أنشاء صندوق صناعي يساهم فيه رجال الأعمال.
- الاهتمام بقطاع الخدمات، والإسراع في تطبيق الاتحاد الجمركي.
- إيجاد حل لمشكلة قواعد المنشأ.
- تطوير قطاع الاتصالات والمواصلات بما يشجع التجارة العربية.
- تأسيس شركات نقل وطرق سريعة دولية برية وبحرية وجوية.
- توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية، ووضع علامة مميزة للسوق العربي كما هو الحال في الاتحاد الأوربي.
- إنشاء معاهد للتدريب المهني لتحسين وتأهيل القوى العاملة.
- تبنى مشروعات قومية تخدم التطور الاقتصادي العام في قطاعات الخدمات والاستثمار والزراعة، والصناعة، العمالة والاتصالات والبحث العلمي، وتكنولوجيا المعلومات.

مشروعات مقدمة من رجال الأعمال العرب

- مجموعة الزامل السعودية: إنشاء صندوق صناعي للدول الأقل نموا
- اتحاد المستثمرات العرب: المشروع التكاملي للصناعات العربية
- مجلس الأعمال المصري الأوروبي: إنشاء شركة مصرية قابضة برأس مال خمس مليارات جنيه
- أرتوك جروب للاستثمار والتنمية: حق الانتقال الحر بين الدول العربية عن طريق تأشيرة موحدة، تدعيم البنية الأساسية للدول العربية برا وبحرا وجوا، وجود بنية قانونية مدعمة لتنمية المناخ الاقتصادي، إنشاء صناديق قطاعية، تنشأ حسب مجالات اهتمام الدول العربية المختلفة.
- جلوبال ترايدنج: تأسيس فروع لبنك جرامين في الدول العربية لتمويل الأفراد غير القادرين.
- مجموعة الشعبي: مساهمة الدول العربية المنتجة للبترول بدولار واحد عن كل برميل من اجل الاستثمار في الدول العربية الشقيقة، منح الثقة في الدول العربية من اجل وضع الودائع ببنوكها بدلا من وضعها في البنوك الدولية.

مشروعات مقدمة من رجال الأعمال العرب

- مجموعة النهال التجارية: توحيد المواصفات القياسية للسلع المتبادلة بين البلاد العربية وبعضها، توحيد الشهادات المصاحبة من حيث الفحص الصحي والزراعي والمنشأ وقبول تلك الشهادات من قبل جميع الدول العربية دون إعادة فحص السلع المتبادلة.
- مجموعة صالح عبد الرحمن يعقوب: الاهتمام بمشروعات التنمية الزراعية المؤدية للاكتفاء الذاتي والآمن الغذائي مثل إنتاج الحبوب، إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، زيوت الطعام، السكر.
- الشركة الكويتية الأردنية القابضة: إصدار بطاقة المستثمر العربي بهدف تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب في الدول العربية
- اتحاد رجال الأعمال العرب: تفعيل الهيئة العربية للطاقة الذرية لكي تسير في مجال الطاقة النووية السلمية، تطوير وتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، تفعيل محكمة الاستثمار العربية بحيث تكون قراراتها ملزمة لكل الأطراف.

تساؤلات مطروحة لتعزيز التعاون العربي

- ما هو دور رجال الأعمال في تعزيز العمل العربي المشترك؟
- ما هي المشروعات المشتركة التي يمكن مساهمة القطاع الخاص فيها لزيادة التعاون العربي؟
- ما هي السياسات التي يجب توافرها لتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل العربي؟
- ما هي التحديات التي تعوق جهود القطاع الخاص في تدعيم العلاقات العربية في المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية؟
  * هل يمكن للقطاع الخاص الانتقال من المحلية إلى الإقليمية؟
  * هل يستطيع القطاع الخاص العربي أن يحل محل الشركات الأجنبية في تجارة الخدمات؟

الأفكار والمشروعات الواردة للعرض على
القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
الكويت - 2009

Sally -projects

مقدمة:-

لقد دعا القرار رقم 365 بتاريخ 2007/3/29 الصادر عن قمة الرياض في مارس 2007 إلى عقد قمة عربية تخصص للشئون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف تعزيز علاقات التعاون المشترك بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة، وقد طالب قرار القمة بضرورة تعزيز دور شركاء التنمية – القطاع الخاص ورجال الأعمال والشركات ومؤسسات المجتمع المدني – في عملية التحضير للقمة، ولذلك كلفت القمة العربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد للقمة التنموية بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس العربية واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال. وقد قامت الأمانة العامة باستطلاع رأي جميع هذه الجهات التي بادرت بموافاة الأمانة العامة منذ منتصف عام 2007 بإرسال مقترحاتها من أفكار ومشروعات للعرض على القمة.

وقد تلقت الجامعة العربية عددا كبيرا من الأفكار والمشروعات للعرض على القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية من قبل كل من المجالس الوزارية، الحكومات العربية، المنظمات العربية المتخصصة، الاتحادات، النقابات، الغرف التجارية، رجال الأعمال والمستثمرين العرب، منظمات المجتمع المدني.

وفيما يلي استعراض لهذه الأفكار والمشروعات على النحو التالي:-

1- القرارات الصادرة عن المجالس الوزارية واللجان الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية.
2- الحكومات العربية.
3- مؤسسات العمل العربي المشترك.
4- إدارات جامعة الدول العربية
5- رجال الأعمال العرب.
6- منظمات المجتمع المدني.

Sally -projects

1- قرارات المجالس الوزارية واللجان الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية

	الجهة	المقترح
1-	مجلس وزراء النقل العرب (انعقد المجلس بمقر الأمانة العامة في 2007/10/30 والمكتب التنفيذي في 29- (2008/4/30	**مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية** الهدف: توفير رؤية شاملة للتكامل والترابط بين شبكات السكك الحديدية العربية لتعزيز الربط بين دول المنطقة وتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها. كما يهدف إلى تيسير حركة نقل التجارة العربية البينية وحركة السياحة بين الدول العربية وتخفيض تكلفتها، وذلك من خلال استكمال الربط بين شبكات السكك الحديدة القائمة في الدول العربية بمحاور رئيسية ذات مواصفات قياسية موحدة. وسوف يتمخّض عن انجاز هذا المخطط مشاريع تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق عوائد ملموسة للمواطنين والمصدرين والمستوردين، وتنشيط حركة المعالة والسياحة بين الدول العربية وكذلك مع الدول المجاورة من خلال تيسير الحركة وخفض التكلفة. كما سيشجع إعداد المخطط على مشاركة القطاع الخاص في استثمارات مرفق السكك الحديدة سواء في تنفيذ البنية الأساسية أو التشغيل.
2-	مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (انعقد المجلس بمقر الأمانة العامة في 20- (2008/7/22	**توفير السكن للمواطن العربي** الهدف: مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة العربية من خلال تلبية الطلب الناتج عن النمو الديموغرافي والنزوح الريفي، ظاهرة المساكن الهشة والسكن غير اللائق والأحياء العشوائية إعادة بناء المناطق السكنية المتضررة من جراء الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والحروب. ويتناول هذا المشروع العناصر التالية: 1- الحد من انتشار العشوائيات وتطوير القائم منها 2- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير السكن الاجتماعي / السكن منخفض التكاليف 3- تشجيع وحماية الاستثمار العقاري العربي
3-	مجلس وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة (انعقد المجلس بمقر الأمانة العامة في 17-	**توفير بيئة مستدامة للمواطن العربي** الهدف: التركيز على الأبعاد البيئية ومفهوم التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتنميتها بشكل يحفظ للأجيال القادمة حقها فيها، كما أن ضمان الحماية والأمان للمواطن العربي والاستقرار لظروفه المعيشية وتوفير عنصر الاستدامة للبرامج والمشروعات الإنتاجية والخدمية يتطلب في ظل التأثيرات

	(2008/7/19	المحتملة للتغيرات المناخية على المنطقة العربية تنفيذ خطة عمل عربية للتعامل مع قضايا التغير المناخي فضلا عن توفير الإمكانات لتعزيز التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ للحد من مخاطرها والاستعداد الجيد لها، كما أن متطلبات توفير بيئة صحية آمنة للمواطن العربي مع توقع تطور ملموس في المشاريع الإنتاجية الخدمية وما يمكن أن تفرزه من مخلفات يتطلب تنفيذ برنامج عربي للإدارة المتكاملة للمخلفات، كذلك تتطلب حماية البيئة من التأثيرات السلبية لتحرير التجارة العالمية واستيفاء المنتجات العربية لمعايير واشتراطات البيئة لضمان وصولها للأسواق العالمية اتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير الهياكل المؤسسية والتشريعية والسياسات المناسبة. ومن هذا المنطلق يشمل ملف توفير بيئة مستدامة للمواطن العربي العناصر التالية: 1- تشغيل مرفق البيئة العربي في مرحلته التأسيسية. 2- تعزيز آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ. 3- برنامج عربي لإدارة المخلفات. 4- أولويات قضايا التجارة والبيئة في المنطقة العربية.
4-	مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء (انعقد المجلس بمقر الأمانة العامة في 2007/4/25 والمكتب التنفيذي في 2008/2/7)	1- <u>دراسة الربط الكهربائي العربي وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء.</u> الهدف: يهدف المشروع إلى دراسة متطلبات استكمال مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية، ودراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لتبادل الطاقة (الكهرباء والغاز الطبيعي) مع بيان القيمة المضافة من استخدام الغاز الطبيعي في تصدير الكهرباء لمجموعة من البدائل المقترحة، ومراجعة الأطر المؤسسية والقانونية لقطاعات الكهرباء بالدول المعنية بالدراسة، ثم اقتراح أو تعديل الأطر المؤسسية والقانونية في الدول العربية مع ما تتطلبه مشروعات الربط الكهربائي من اشتراطات ومواصفات. وتستغرق المدة الزمنية للمشروع 120 أسبوع، وتتمثل التكلفة التقديرية 5 – 7 ملايين دولار، وسوف تتكفل الدول العربية بسداد تكلفة إجراء الدراسة بحيث تتقاسمها فيما بينها بنسبة القدرة المتوفرة في كل دولة من مجموع القدرات في الدول العربية.
		2- <u>التخطيط الاستراتيجي الأمثل لمصادر الطاقة الكهربائية في المنطقة العربية بحيث يشمل الإنتاج والنقل والتوزيع.</u>
		3- <u>تعزيز التكامل العربي وتشجيع الاستثمارات في مجال تصنيع المعدات وقطع الغيار الكهربائية.</u>
5-	مجلس وزراء الصحة العرب	1- <u>المشروع العربي لمكافحة داء السكري، والأمراض القلبية</u> الهدف: تعزيز الوعي الصحي لدى المجتمع العربي عن الداء السكري، وتعضيد برامج

		الاكتشاف المبكر والرعاية الصحية المتكاملة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لخفض معدلات المرض والوفيات والإعاقة بسبب السكري ومضاعفاته بمشاركة جميع المؤسسات الحكومية والأهلية ضمن مفهوم الشراكة في صحة المجتمع، وذلك من خلال الوقاية الأولية والثانوية من الداء السكري، تحسين جودة الخدمات الصحية بمستوياتها الثلاثة المقدمة لمرضى الداء السكري ومضاعفاته، تدعيم وسائل المراقبة والمتابعة والتقييم الخاصة بالداء السكري، إجراء وتدعيم وسائل البحوث والدراسات الخاصة بالداء السكري، تمكين المرضى المصابين وأسرهم من المشاركة في الخدمات المقدمة ومراقبة جودتها، الشراكة المجتمعية لمكافحة الداء السكري.
		2- <u>المشروعات المقدمة لتحسين جودة الدواء</u> الهدف: تعزيز الأمن القومي العربي، إنتاج دواء امن وفعال من خلال التقنية الحديثة لتطوير الرقابة الدوائية وفق المعايير العالمية وبصورة مستدامة، تأمين سلامة الدواء لتأمين سلامة صحة المواطن، إنقاذ الملايين من الموت أو المرض أو العجز نتيجة استعمال غذاء أو دواء فاسد أو مغشوش، توفير ألاف الملايين من الدولارات كل عام على الاقتصاد القومي العربي من جراء الخسارة الفادحة من استعمال دواء غير جيد، زيادة العائد على الاقتصاد القومي من خلال الاستثمار الجيد في إنتاج دواء جيد وفعال وتقليل النفقات في الصناعات الدوائية ونفقات العلاج ورفع المستوى الصحي مما ينعكس على تحسين الأداء في الاقتصاد القومي. وتشتمل تلك المشروعات على ما يلي:- أ- المشروع القومي للأمن الغذائي والدوائي العربي. ب- المشروع القومي لدعم التقنية في الصناعة الدوائية العربية من اجل إنتاج دواء أكثر أمنا وفاعلية ج- المشروع القومي لمقاومة الأدوية والأغذية المغشوشة
		3- <u>المشروع العربي لتحسين جودة المؤسسات الصحية</u> الهدف: إنشاء نظام عربي موحد يعمل على التحسين المستمر لجودة وأمان وأداء المؤسسات الصحية، تواكب التطورات العالمية لتلبي احتياجات وتوقعات متلقي ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في الوطن العربي وبالتنسيق والتعاون مع نظم وهيئات الجودة المحلية وتحت مظلة جامعة الدول العربية. ويتم ذلك من خلال: رفع فعالية وكفاءة الخدمات الصحية، زيادة حجم وبناء قدرات الخدمات الصحية، التطابق مع معايير مثلى للخدمات الصحية، تحسين مردود الخدمات الصحية، الوصول إلى رضاء المستفيدين من الخدمات الصحية، زيادة فعالية مشاركة المجتمع، تطوير التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالصحة، الوصول إلى رضاء مقدمي

Sally -projects

		الخدمة.
6-	المجلس الوزاري العربي للسياحة	**برنامج التنمية السياحية للحد من الفقر والبطالة.** الهدف: إجراء المسوح السياحية بالمناطق الفقيرة والتي تتمتع بمقومات جذب سياحي، والمساعدة على إقامة مشاريع بني تحتية وفوقية تتلاءم مع طبيعة هذه المقومات، ومساعدة المجتمع المحلي على إنشاء جمعيات أو شركات لإدارة وتشغيل هذه المشاريع، والتسهيل للمجتمعات المحلية على إقامة مشاريعهم الخاصة كجماعات أو أفراد، وزيادة الروابط بين الحركة السياحية والمنتجات المحلية.
7-	اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء (انعقدت اللجنة بمقر الأمانة العامة في 14-2007/11/16)	**تعزيز القدرات في الأجهزة الإحصائية العربية** الهدف: مواءمة ووضع معايير وتنسيق جميع الأنشطة الإحصائية في الأجهزة الإحصائية العربية من أجل الحصول على مجموعة من الإحصائيات تتميز بالترابط والتكامل للاستخدام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والتي يمكن من خلالها التخطيط السليم المبنى على البيانات والحقائق الإحصائية الدقيقة
8-	اللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية (انعقدت اللجنة بمقر الأمانة العامة في5-2008/4/9)	1- **برنامج تعاون طوعي للأرصاد الجوية العربية** الهدف: الارتقاء بمستوى خدمات الأرصاد الجوية العربية وتفعيل أنشطتها وبرامجها، لتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المستفيدة من خدمات الأرصاد الجوية، حيث يقدم البرنامج الدعم المطلوب لمرافق الأرصاد الجوية العربية في صورة أجهزة، خدمات، تدريب وتعليم، بالإضافة إلى دعم الأبحاث العلمية والدراسات التطبيقية وذلك عن طريق تمويل طوعي من الجهات المانحة والقطاعات المستفيدة من خدمات الأرصاد الجوية.

2- الحكومات العربية

1-	المملكة الأردنية الهاشمية	1- **تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب** الهدف: إصدار تأشيرة موحدة لرجال الأعمال العرب لتسهيل انتقالهم بين البلدان العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك في إطار معالجة معوقات الاستثمار في الدول العربية وإزالة كافة الحواجز والقيود أمام حركة رجال الأعمال العرب واستشعاراً لأهمية سهولة التنقل بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تيسير وتنمية التبادل التجاري البيني بين الدول العربية وسعياً لزيادة إسهام القطاع الخاص في عملية تنمية وزيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

Sally -projects

		2- <u>بناء القدرات العربية في مجال البنية الأساسية والتقنية</u> الهدف: لتسهيل حركة مرور وعبور البضائع العربية من خلال المنافذ الحدودية العربية بأمان وبأقل فترة زمنية ضمن مؤشرات عالمية قياسية في انجاز المعاملات والتخليص على البضائع، وفي هذا السياق لابد من تعزيز المنافذ الجمركية بمختبرات الفحص والكفاءات اللازمة بالشكل الذي يضمن تسهيل التجارة العربية البينية ويقلل من الأعباء والتكاليف التي يتحملها القطاع الخاص العربي.
		3- تفعيل تعاون الدول العربية ثنائياً وإقليمياً فيما يتعلق باتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة على أن يكون هذا التعاون مبنياً على الأسس الدولية، ومتوائما مع الممارسات الدولية في هذا المجال وذلك تسهيلا للتجارة الدولية بين الدول العربية.
		4- إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على تبادل السلع ذات المنشأ العربي بين الدول العربية.
		5- العمل على تحرير المشتريات الحكومية بين الدول العربية ليكون مكملاً للتحرير القائم في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتحرير الجاري العمل عليه في قطاعات الخدمات.
		6- إقامة هيئة عربية للتحكيم التجاري بين الدول العربية لحل النزاعات التجارية والصناعية التي قد تنشأ نتيجة التعاملات التجارية بين رجال الأعمال العرب.
		7- توفير القروض الميسرة لتمويل إقامة المشاريع الاقتصادية بضمان المشروع والآلات واستمرار دعم صناديق التنمية العربية والبنك الإسلامي لمشاريع التنمية العربية.
		8- تحديث تشريعات الاستثمار لتشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته.
		9- إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة على مستوى العالم العربي مثل صناعة الأدوية والمطاعم (وخصوصاً مرتفعة الثمن) وصناعة الطائرات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والهندسية بهدف تحقيق التكامل الصناعي.
		10- إقامة مصرف عربي موحد تساهم به الدول العربية الراغبة لتسهيل تمويل مشاريع التنمية العربية وفتح الاعتمادات المصرفية الضامنة لحقوق المصدرين والمستوردين.
		11- تعزيز دور برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تسهيل وتأمين الصادرات بين البلاد العربية.

Sally -projects

		12- تحديث البنية التحتية في الدول العربية كعامل جذب للاستثمارات الأجنبية والعربية في الوطن العربي وحث القطاع الخاص العربي على الاستثمار في مشاريع تطوير البنية التحتية في الدول العربية.
		13- ضرورة بناء شبكات وخطوط فعالة للنقل وخاصة سكك الحديد والخطوط البحرية بين البلدان العربية لتسهيل تحرك رأس المال والآلات ورجال الأعمال، والعمل على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي بخط بحري.
		14- وضع إستراتيجية عربية للنقل في السنوات العشر القادمة تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
		15- توجيه المؤسسات المالية اللازمة لإعداد الدراسات الخاصة بتطوير الربط السككي بين الدول العربية.
		16- وضع تصور لمواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجالات حوسبة الأنشطة البحرية وأهمية وجود نظام متكامل للبيانات والمعلومات حول قطاع النقل البحري العربي.
		17- بحث إمكانية إنشاء مراكز إقليمية خاصة بعمليات البحث والإنقاذ البحري.
		18- تشجيع عقد اتفاقيات العمل الثنائية بين وزارات العمل في الدول العربية لتنظيم وتشجيع العمال العرب.
		19- التأكيد على ضرورة وجود قاعدة بيانات عربية للعمالة والخبرات في الدول العربية.
		20- وضع الاتفاقيات العربية التي تنظم انتقال الكوادر البشرية العربية في مختلف المجالات وخصوصا في المجالات الصحية بين الأقطار العربية المختلفة.
		21- إنشاء شبكة معلومات صحية تعمل على إيجاد نوافذ وفرص للتعاون في المجال الصحي بين الدول العربية وتشجيع الدراسات المتعلقة بالصحة العامة.
		22- ربط مخرجات التعليم والتدريب بمدخلات سوق العمل العربي، ومواءمة التخصصات في سوق العمل العربي وربطها على مستوى الدول العربية من خلال إنشاء مرصد عربي يربط بين احتياجات سوق العمل ونوعية المهارات المطلوبة.
		23- إقامة مركز عربي موحد للدراسات والأبحاث العلمية في مجال الصناعة والزراعة والتكنولوجيا للمساهمة في نقل التكنولوجيا وتوطينها في الدول العربية.
		24- إيجاد آلية لنقل الخبرات بين الدول العربية وتبادل البرامج التدريبية في إطار مؤسسي منظم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
		25- إنشاء هيئة استشارية عربية تعنى بشؤون الكهرباء والطاقة يتم من خلالها استثمار الكفاءات والخبرات العربية في مجالات الكهرباء والطاقة.
		26- إنشاء سوق عربية للغاز الطبيعي العربي

Sally -projects

		27- تشجيع الاستثمار في إقامة صناعات مشتركة في مجال الطاقة الكهربائية بما فيها معدات الطاقة المتجددة حيثما توفرت البنية التحتية والخبرات اللازمة ورأس المال.
		28- إمكانية تطوير مشاريع مشتركة لاستخدام الطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية بين التجمعات العربية.
		29- استكمال مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية المتجاورة وإمكانية زيادة نقاط الربط واستطاعته بين الدول العربية لتحقيق مزيدا من تبادل الطاقة بين الدول العربية.
		30- إنشاء سوق عربية مشتركة لتصنيع التجهيزات الكهربائية بما فيها معدات الطاقة المتجددة في إطار التكامل الصناعي بين الدول العربية والتنسيق فيما بينها من ناحية الإنتاج والتسويق
2-	دولة الإمارات العربية المتحدة (وزارة الاقتصاد)	1- التركيز على تحسين المناخ الاستثماري ليواكب التطورات العالمية
		2- تحديث وتطوير القوانين الاقتصادية والتجارية بما يتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية لكل دولة وبما يتوافق مع احتياجات المستثمرين
		3- وضع الآليات المناسبة لعمليات الربط بين هيئات الأوراق المالية في الدول العربية.
		4- العمل على إبراز دور محكمة الاستثمار العربية وتفعيل آليات عملها.
		5- تعزيز دور الفعاليات الاقتصادية العربية مثل مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب
		6- تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب بين الدول العربية.
		7- معاملة السائح العربي معاملة المواطن المحلي في مجال الخدمات السياحية، وتبسيط إجراءات دخوله للبلدان العربية.
		8- إعطاء الأهمية لوسائل المواصلات التي تربط الدول العربية فيما بينها، وتسهل وتعزز الحركة التجارية والسياحية.
		9- توسيع دائرة المشاركة بين القطاع العام والخاص من خلال قيام شراكة إستراتيجية بينهما.
	(اتحاد غرف التجارة والصناعة)	10- توحيد النظم والقوانين مثل إجراءات الترخيص والمواصفات والمقاييس للمنتجات والسلع الصناعية وتوحيد تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والعمل على استقرارها.
		11- تشجيع الاندماج والتكتل بين الصناعات المشابهة وصورتها إلى إنشاء تحالفات إستراتيجية ومراعاة المزايا البيئية لكل دولة.
		12- الترويج والتسويق للصادرات.
		13- إنشاء وتطوير مراكز البحث والتطوير بمؤسسات وشركات القطاع الخاص

Sally -projects

		بكل دولة عربية.
3-	الجمهورية التونسية (وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج)	1- **إدماج العاطلين عن العمل الحاملين لشهادات عليا من أبناء العائلات الفقيرة بسوق العمل.** الهدف: التوجه إلى الفقراء مباشرة لتحسين أوضاعهم وتخفيف تبعات الفقر التي يعانون منها، السعي لتقليص معدلات البطالة، التركيز السريع على أسر الفقراء كفئات تحتاج لدعم ورعاية عاجلين، توفير فرص وحلول مناسبة للفقراء بتطوير مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الريفية والصناعات الصغيرة.
		2- **وضع خطة عمل عربية مشتركة تهدف إلى مزيد من الإحاطة بحاملي الشهادات العليا طالبي الشغل من أبناء العائلات الفقيرة وتيسير اندماجهم بسوق العمل.** الهدف: ترتكز هذه الخطة على توفير قاعدة بيانات حول الفئة المعنية، وإحداث أنماط عمل جديدة واعتماد مقاربة محلية للتشغيل بالمناطق الأشد فقرا.
		3- **السكن الاجتماعي منخفض التكاليف.** تولي تونس أهمية كبرى لقطاع السكن وخاصة منه الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود، إذ يمثل قطاع السكن أهم ركائز البلاد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والشاملة لما يوفره من مناخ ملائم للعمل والنهوض بالقطاعات الأخرى وبوصفه كذلك عاملا من عوامل الاستقرار والتوازن. ويركز المشروع على عدد من المحاور الرئيسية لعلاج مشكلة السكن منخفض التكاليف من خلال ما يلي:- 1- الإصلاحات التشريعية. 2- الجانب المؤسساتي. 3- نظام تمويل متكامل. 4- البرامج الخصوصية. 5- إستراتيجية التدخل في تهذيب الأحياء غير المندمجة. 6- توفير الأراضي الصالحة للبناء.
		4- إعداد مشروع مشترك لبعث مرصد عربي للبحوث والدراسات يوظف كقاعدة بيانات حول تطور ظاهرة بطالة حاملي الشهادات العليا المنتمين إلى الأسر الفقيرة.
		5- استكمال مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية المتجاورة وإمكانية زيادة نقاط الربط واستطاعته بين الدول العربية، لتحقيق مزيداً من تبادل الطاقة بين الدول العربية.
		6- إنشاء سوق عربية للطاقة.
		7- التنسيق بين الدول العربية في مجال التدريب.

Sally -projects

		8- إنشاء لجنة لتطوير الخدمات عن بعد في المؤسسات العربية للكهرباء.
4-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (قطاع الطاقة والمناجم)	1- تبادل المعلومات والخبرات لتشجيع التكامل وإنشاء سوق عربية للطاقة.
		2- التعاون في مجال المعايير الأمنية في ميدان النقل البحري للمحروقات والمحافظة على البيئة
		3- التعاون في مجال استغلال ونقل وتوزيع موارد الطاقة.
		4- وضع الأطر والشروط اللازمة من أجل تطوير مشاريع تهدف إلى دعم وتطوير شبكات نقل الغاز والنفط والتنفيذ التدريجي لمشاريع جديدة
		5- التفكير في كيفية تطوير موارد مالية عربية جديدة ذات طابع محلي تشارك فيها المؤسسات المالية العالمية، الدول والقطاع الخاص، من أجل تمويل مشاريع محلية كبرى ذات أهمية مشتركة.
		6- تأسيس شركات مشتركة في مجال البحث والإنتاج بالتعاون مع شركاء أجانب لجلب التكنولوجيا والخبرة.
		7- تحسين الشروط التشريعية والمؤسساتية من أجل الاستثمار الخاص في بنية الطاقة.
		8- تشجيع الاستثمار في قطاع توزيع المنتجات النفطية وتطوير الغاز الطبيعي كوقود.
		9- تشجيع الاستثمار في مجال تصنيع المعدات والأجهزة الكهربائية.
		10- ترقية وتطوير الطاقات المتجددة من خلال رؤية متكاملة للشبكة الكهربائية.
		11- ترقية تبادل المعطيات والمعلومات التقنية والاقتصادية في مجال الطاقة الكهربائية والطاقات المتجددة.
		12- إقامة علاقات في مجال الترقية والاستخدام العقلاني للطاقة.
		13- تشجيع استثمار المتعاملين العرب في المجال المنجمي.
		14- إعداد دراسات حول أسواق المنتجات المنجمية في العالم العربي.
		15- ترقية تبادل المعطيات والمعلومات التقنية والاقتصادية في مجال الجيولوجيا، البحث والاستغلال المنجمي بهدف إنشاء بنوك معلومات مشتركة كفيلة بخلق تعاون.
		16- تبادل المعلومات والخبرات في مجال التشريع المنجمي والضبط المؤسساتي، معايير الأمن، التخصص التقني والمحافظة على البيئة.
		17- ضمان تبادل ونشر فرص الاستثمار في مجال المناجم في الدول العربية على مستوى الشركات، غرف التجارة وكل مؤسسة معنية بالاستثمار في مجال المناجم.
		18- تشجيع المشاركة في مختلف التظاهرات الجيولوجية والمنجمية المنظمة من قبل الدول العربية.
		19- تطوير العلاقات فيما يخص التكوين في مجال الجيولوجيا والمناجم.

Sally -projects

5-	المملكة العربية السعودية (وزارة المياه والكهرباء)	1- مناقشة الموضوعات ووضع الخطط والبرامج التي تحقق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
		2- تطوير استراتيجيات وطنية وإقليمية وتبني برامج توعية لترشيد استهلاك الطاقة وحسن إدارتها، وإمكانية إنشاء هيئات وطنية مستقلة تعنى بالعمل على ذلك، مع دعم المؤسسات والمراكز البحثية والعلمية لتكثيف العمل في مجالات تقنيات ترشيد الطاقة.
		3- ضرورة وجود تكتل وتكامل اقتصادي للدول العربية.
		4- العمل على إنشاء شركات خدمات الطاقة ESCOs في الدول العربية.
		5- حث الدول على تسهيل تبادل المعلومات والخبرات في مجال الكهرباء.
		6- التكامل بين خطط التوسع الصناعي وخطط إنتاج الطاقة الكهربائية في الدول العربية، ووضع استراتيجيات لتشجيع المصانع العربية على تصنيع المكونات والتجهيزات الكهربائية المستخدمة في ترشيد وإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وان تكون لها الأولوية على المنتجات في حالة تساوي الكفاءة المطلوبة.
		7- إنشاء سوق عربية مشتركة لتصنيع التجهيزات الكهربائية بما فيها معدات الطاقة المتجددة في إطار التكامل الصناعي بين الدول العربية والتنسيق فيما بينها من ناحية الإنتاج والتسويق
		8- الاستفادة من الإمكانات المعملية والبحثية المتاحة في الدول العربية، ودعم المؤسسات والمراكز البحثية والعلمية المعنية بتطوير تقنيات ترشيد الطاقة.
		9- إنشاء مركز تنسيقي لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال بحوث ودراسات مشروعات الطاقة الكهربائية.
6-	جمهورية السودان	1- **<u>مشروع إنتاج القمح بالولايات الشمالية</u>** الهدف: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي والمساهمة في توفير احتياجات السوق المحلي والعربي من سلعة القمح الذي يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية المباشرة مستقبلا بدخوله في صناعات هامة (مثل الوقود والزيوت وغيرها)
		2- عقد اتفاقية ثنائية مع الدول العربية على ألا تتعارض هذه الاتفاقيات مع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والالتزام بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.
		3- المساهمة والمشاركة في تفعيل وتوسيع تجارة الخدمات.
		4- تبادل الخبرات والأيدي العاملة بين الدول العربية.
		5- تنمية المهارات وتطوير القدرات البشرية في شتى المجالات في الدول العربية.
		6- الاستثمار في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
		7- التوسع في إقامة مشروعات عربية مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تخدم السوق العربية.

Sally -projects

		8- إتاحة المعلومات عن الأسواق العربية والفرص المتاحة للاستيراد والتصدير والاستثمار للقطاع الخاص.
		9- الالتزام بإستراتجية عربية مشتركة للتكامل الاقتصادي والاجتماعي
		10- العمل على جذب الاستثمارات العربية والاستفادة من المزايا التي تتيحها الصناديق العربية.
		11- وضع نظم لتبادل المعلومات التي تساعد على تنمية وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية.
		12- تطوير الجوانب الاستثمارية والتجارية والعربية والبينية.
		13- تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نموا وتطوير منظوماتها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.
		14- استصدار قرار من الجامعة العربية لدعم الدول الأقل نموا في المنطقة العربية في كافة المجالات.
		15- توجيه من الجامعة العربية للمنظمات التابعة لها بتقديم برامج مجانية للدول العربية الأقل نموا وتطوير وبناء القدرات فيها.
		16- وضع إستراتيجية جاذبة للاستثمار لما بين الدول العربية وقابلة للتنفيذ.
		17- اقتراح آليات فاعلة لتنفيذ ومتابعة توصيات قرارات القمة العربية المرتقبة.
		18- إقامة صناعة متكاملة بين الإنتاج الزراعي والحيواني وتبعا لذلك يصبح السودان قادرا على الإيفاء بمتطلبات الاتحاد الجمركي العربي، وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة واتفاقية الكوميسا.
		19- إقامة الصرح الصناعي على الإنتاج الزراعي والحيواني ليواكب متطلبات منظمة التجارة العالمية WTO ويستطيع أن يغزو السوق الأوروبي والأمريكي وذلك بما يتوفر لديه من مميزات.
		20- إقامة المعاهد المتخصصة للخدمات الهندسية والتقنية والعمل على تدريب المهندسين والفنيين العاملين في المجالات خاصة في مجال الري والميكانيكا والكهرباء والسباكة والحدادة.
		21- التأمين على وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير مشاركة القطاع الخاص في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.
		22- زيادة الجهود العربية في الأعمار و التنمية و تقديم العون الفني بموازنات إضافية للدول المتأثرة بالحرب
		23- بذل الجهود السياسية من خلال القمة لإزالة العقبات التي تواجه المنطقة الحرة العربية الكبرى
		24- تفعيل دور القطاع الخاص العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي
		25- تطوير التعليم و البحث العلمي في الوطن العربي

		26- تعزيز تنافسية الاقتصاديات و خلق فرص استثمارية مشتركة و توفير فرص العمل.
		27- تقديم مشروعات استثمارية تنموية علي مستوي الوطن العربي و تنفيذها وفقا للميزات النسبية لكل بلد علي مستوي الإقليم.
		28- الاهتمام بمشروعات الأمن الغذائي و يمكن أن يشكل السودان حلا لها من خلال زراعة القمح.
		29- التامين علي دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية و اعتماد 9 مشروعات للسودان نأمل أن يتم تمويلها من مؤسسات التمويل العربية و غيرها.
		30- عرض موضوعات الترويج و المشاركة في آليات التجارة والاستثمار للبلاد العربية و كذلك برنامج البناء بين الدول العربية وجميعها تهدف لتحسين مناخ الاستثمار.
7-	الجمهورية العربية السورية (وزارة الاقتصاد والتجارة)	1- الإسراع في تحرير تجارة الخدمات
		2- الإسراع في إقامة الاتحاد الجمركي
		3- تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية خلال خمس سنوات
		4- تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب
		5- العمل على الانتهاء من توحيد المواصفات القياسية العربية والتزام الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى بالمواصفات التي تم توحيدها ومتابعة ذلك من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
		6- إنشاء قاعدة معلومات أو بنك معلومات للمشاريع الاستثمارية التنموية في الدول العربية ولاسيما تلك التي تحقق الاندماج الاقتصادي والصناعي العربي.
		7- تطوير تجارة الطاقة ما بين الدول العربية.
		8- تفعيل اتفاقية تحرير الأجواء العربية والبحث في آلية التفاوض الجماعي.
		9- ربط سكة حديد عربية وتحديد الفترات الزمنية اللازمة لإنجازها وتكليف المنظمات العربية المطلوبة ودعوة المؤسسات المالية العربية للمشاركة في تمويل هذه الدراسات.
		10- تشجيع إنشاء أسطول بحري تجاري عربي يقوم بربط الموانئ العربية لتقديم خدمات في مجال نقل البضائع والأشخاص، وربط المشرق العربي بمغربه.
		11- تطوير وتحديث صناعة الدواء في الوطن العربي، عن طريق تشجيع إنشاء معملين للصناعات الدوائية في المشرق العربي ومغربه يخصصان لإنتاج الأدوية في مجالات معالجة السرطان، المشتقات الدموية، اللقاحات، مكافحة الإيدز، وتخفيض تكلفة إنتاج الأدوية ذات التكلفة المرتفعة، وذلك في إطار العمل العربي المشترك لإقامة وحدات إنتاجية كبيرة تستفيد من مزايا الحجم الكبير إلى أقصى حد ممكن.
		12- توسيع خدمات توليد ونقل وتوزيع النظم الكهربائية العربية وتنويع مصادر

		الطاقة في ضوء الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية خلال العقود الثلاث القادمة ووضع البدائل المختلفة وإعداد المخطط العام للتوسع في شبكات الربط الكهربائي وتقديم الدراسات الاقتصادية اللازمة وإشراك مؤسسات التمويل العربية.
		13- تحديث ميناءين بحريين في الوطن العربي وفق المواصفات الدولية في المشرق العربي ومغربه، بمشاركة مؤسسات التمويل العربية والمنظمات العربية.
		14- إنشاء مركز عربي لدراسات الفقر والحماية الاجتماعية.
		15- وضع وتنفيذ برنامج عربي للعمل اللائق بإشراف منظمة العمل العربية يتضمن كافة محاور العمل اللائق.
		16- تكامل عملية التخطيط بين الدول العربية مما يمكن من دراسة أوجه الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة الأولية، والترشيد الأمثل لاستهلاك الطاقة الكهربائية في الدول العربية من منظور تكاملي.
	وزارة الكهرباء	17- تعميق التعاون بين المؤسسات المختلفة واتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل تجارة الطاقة الكهربائية بحيث تتحقق الفائدة القصوى من تجهيزات الربط بين الدول العربية وتعزز من جدوى شبكات الربط.
		18- إنشاء مركز مراقبة تنسيقي لدفع عملية التجارة البينية العربية للطاقة الكهربائية مما يساهم في تحسين ظروف التعاون بين الدول العربية، وتسهيل عملية التنسيق المطلوبة في قواعد تشغيل المنظومات الكهربائية، وتأسيس قاعدة معطيات متكاملة يتم وضعها في خطة دول الربط.
		19- توحيد قوانين وتشريعات الاستثمار سواء في جانبي التوليد والتوزيع بيد الدول العربية، وتبادل الخبرات عن آليات تنظيم قطاع الكهرباء وإعادة هيكلته.
		20- تأسيس سوق عربية مشتركة لتصنيع التجهيزات الكهربائية في إطار التكامل الصناعي بين الدول العربية والتنسيق فيما بينها من ناحية الإنتاج والتسويق لمنع حدوث مضاربة.
		21- إلغاء الضريبة الجمركية على التجهيزات الكهربائية المتبادلة بين الدول العربية شريطة أن تكون هذه المواد والتجهيزات من منشأ عربي.
		22- إقامة بنك معلومات عربي في مجال تدريب الكوادر الفنية في مجال الكهرباء، بما يحقق الاستفادة المثلى من قدرات المراكز التدريبية القائمة في الدول العربية واحتياجات قطاعات الكهرباء فيها.
		23- تكثيف التعاون الفني والعلمي والاستشاري في مجال الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها وكذلك في مجال رفع كفاءة الاستخدام وإدارة الطلب على الطاقة الكهربائية بما يحقق زيادة نسب مساهمتها في ميزان الطاقة بشكل ملحوظ خلال العقود القادمة، والسعي لتمويل محطات توليد الكهرباء وشبكات الربط بشكل مشترك حيث يمكن الاستفادة منها من قبل النظم الكهربائية العربية كافة.

Sally -projects

		24- إنشاء سوق عربية للطاقة.
		25- السعي لتمويل محطات التوليد الكهرومائية وشبكات الربط الكهربائي بشكل مشترك.
8-	جمهورية العراق (وزارة التجارة)	1- تشجيع القطاع الخاص من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي.
		2- الالتفاف إلى موضوع المنظومة التشريعية والتنظيمية ودورها الفاعل في الارتقاء بالقطاع الخاص.
		3- ضرورة مواصلة الدول العربية لبرامج الخصخصة.
		4- ضرورة قيام المصارف العربية بإنشاء شركات مالية عملاقة وبنوك كبرى تقوم بتوفير الأموال اللازمة لإقامة مشاريع القطاع الخاص وكذلك رعايته والأخذ به لارتقاء بقدراته وكفاءته التنافسية.
		5- ضرورة إعادة الأموال العربية العاملة في الخارج وقيامها بدور فاعل في بناء الاقتصاديات العربية ودعوة الدول العربية ذات الأموال الفائضة إلى ضرورة توجيهها إلى الاستثمار في الدول العربية.
		6 – ضرورة الارتقاء بالمحتوى التقني لصناعات القطاع الخاص.
		7- احتضان الكفاءات العربية من قبل مؤسسات عربية والدعوة لاستقطاب الكفاءات العربية المهاجرة.
		8- الاهتمام بمجال الاستثمار الخاص في قطاع الكهرباء (الإنتاج والتوزيع) وانعكاسات ذلك على اقتصاديات الدول العربية.
		9- تبادل الطاقة الكهربائية بين الدول العربية المتجاورة وتشكيل سوق عربية مشتركة للطاقة.
		10- توفير القروض الميسرة لصناعة الكهرباء.
		11- التكامل الاقتصادي في مجال تصنيع مكونات المنظومة الكهربائية والتي تعكس استثمارات كبيرة نتيجة استيرادها من الخارج.
		12- إنشاء سوق عربية للطاقة.
9-	السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة النقل و المواصلات)	1- **<u>إعادة تأهيل مطار ياسر عرفات الدولي</u>** الهدف: نتيجة للدمار الذي الواقع جراء الاعتداءات الإسرائيلية والذي أصاب المدرج ومحطة الملاحة الجوية ومبنى الرادار ومحطة الأرصاد والبنية التحتية وسور الحماية الخارجي وما عليه من أجهزة وأنظمة إنذار مما أدى إلى تعطيل عمل المطار منذ ست سنوات.
		2- **<u>بناء مطار في الضفة الغربية – جنين إضافة إلى قرية شحن</u>** الهدف: ربط المحافظات الشمالية مع المحافظات الجنوبية من جهة وربط فلسطين مع دول

Sally -projects

		العالم من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك تسهيل تصدير واستيراد البضائع مع دول العالم عبر قرية الشحن.
		3- **بناء قرية الشحن الجوي في قطاع غزة.** الهدف: دعم الصادرات الفلسطينية وتسويقها وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي للبضائع التي تتطلب نقلها جوا.
		4- إنشاء خطوط السكك الحديدية بين الضفة العربية وقطاع غزة وربطه مع دول الجوار
		5- بناء ميناء غزة البحري.
		6- تطوير مرفأ الصيادين القائم في غزة.
		7- إنشاء طريق عابر فلسطين
		8- تطوير المعابر الحدودية.
		9- إعداد الدراسات و التصاميم الخاصة بشبكات الطرق الدائرية و الالتفافية في المدن الرئيسية في الضفة الغربية و قطاع غزة
10-	دولة الكويت (وزارة الصحة)	**وثيقة اقتصاديات الصحة بالدول العربية** الهدف: وتتمثل الرؤية الإستراتيجية للوثيقة في إقامة نظم صحية تقدم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية عالية الجودة للفرد والمجتمع من خلال الاستخدام الرشيد والفاعل للموارد بناء على البحوث والأدلة والممارسات العالمية. ويتم ذلك من خلال:- 1- دراسة بدائل تمويل الخدمات الصحية مثل التأمين الصحي. 2- الاهتمام باستحداث ودعم الإدارات وأقسام اقتصاديات الصحة. 3- تنمية قدرات العاملين الصحيين. 4- الاهتمام بتبادل الآراء حول سبل ترشيد الإنفاق وتخفيض التكلفة. 5- تبادل الآراء حول سبل دعم ومشاركة القطاع الخاص في تقديم ودعم الخدمة الصحية. 6- تدارس سبل توفير النقص في بعض فئات القوى العاملة ومواجهة مشكلة هجرة العقول الفنية للخارج. 7- الاهتمام بدراسة الحسابات لصحية والوطنية. 8- دراسة وسائل تكامل الخدمات الصحية المقدمة على المستوى الوطني والإقليمي. 9- العمل على وضع إستراتيجية صحية مستقبلية لضمان استمرار الدعم المالي والفني والإداري لها.

Sally -projects

11-	جمهورية مصر العربية (وزارة الصحة والسكان)	1- <u>خطة تطوير وحدات الرعاية الصحية الأساسية وتطبيق نموذج صحة الأسرة.</u> الهدف: ويهدف المشروع إلى تقديم مجموعة من المنافع والخدمات الصحية الأساسية التي تدور حول خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتقديم هذه الخدمة في ثلاث حزم صحية محدودة، عيادة خارجية، وحدة ريفية، وحدة حضرية وتسمى وحدة صحة الأسرة، وتقدم الحزم الثلاث كما يلي:- 1- للأطفال: التطعيمات، مراقبة النمو، رعاية علاجية للحالات الحادة. 2- للمرأة: الصحة الإنجابية، تنظيم الأسرة، متابعة الحمل، الولادة الآمنة. 3- لجميع الأعمار: علاج السل، ضيق التنفس، علاج السكر، ارتفاع ضغط الدم، بعض الأمراض المعدية والمتوطنة، حالات الطوارئ. ويستغرق الجدول الزمني للمشروع 7 سنوات. وتتمثل التكلفة التقديرية في 354.700 ألف جنية.
	(وزارة الخارجية)	2- <u>تنويع مصادر الطاقة الكهربائية وتحسين كفاءة إنتاجها واستخدامها.</u> الهدف: تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال تنويع مصادر الطاقة الكهربائية وتحسين كفاءة إنتاجها واستخدامها بما يساعد على تحقيق أمن الطاقة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
		3- <u>تعزيز التكامل العربي وتشجيع الاستثمارات في مجال تصنيع المعدات وقطع الغيار الكهربائية.</u> الهدف: التعاون بين الدول العربية في مجال تصنيع المعدات الكهربائية لتحقيق التكامل وخلق سوق عربية مشتركة.
		4- <u>مشروع إنتاج الوقود الحيوي</u> الهدف: تأمين احتياجات الطاقة وعدم الاعتماد على الاستيراد من خلال: الحصول على مصادر بديلة ومتجددة للطاقة، استخدام البنية الأساسية المتاحة، الإنتاج بكميات اقتصادية، هذا بالإضافة إلى المساهمة في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
	(وزارة التجارة والصناعة)	5- تطوير التجارة العربية البينية
		6- تحرير تجارة الخدمات
		7- تطوير البنية التحتية للنقل في الدول العربية
		8- تطوير السياحة العربية
		9- إنشاء مجلس أعلى لسياسات الطاقة واستخدامات الطاقة البديلة

Sally -projects

	(وزارة الكهرباء والطاقة)	10- إنشاء سوق مال عربية
		11- الاستثمارات العربية والمشروعات المشتركة ودور القطاع الخاص
		12- تنمية الموارد البشرية العربية
		13- إنشاء مؤسسة عربية لبحوث التكنولوجيا والبحث الصناعي
		14- سياسة عربية للمحافظة وتحسين البيئة بالدول العربية.
		15- أنشاء سوق إقليمي للكهرباء في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية.
		16- إنشاء بورصة عربية للطاقة.
		17- وضع إطار عام للتشريعات الحاكمة للتنظيم الداخلي لأسواق الطاقة الكهربائية أسوة بالتوجيهات التي يصدرها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء.
		18- وضع إطار عام موحد لقواعد استخدام شبكات الربط بين الدول العربية.
		19- إنشاء بيت خبرة عربي في مجال البط الكهربائي من خبراء الدول المعنية بالربط، ويتم تمويله وتحديد هيكله من خلال فريق عمل مكون من خبراء متخصصين بالدول العربية المعنية بالربط.
		20- دراسة الأطر التنظيمية والسياسات المالية والاقتصادية الهادفة لتشجيع تصنيع المهمات الكهربائية بالدول العربية.
		21- إنشاء منظمة أو هيئة عربية للمواصفات الكهرتقنية على غرار هيئة المواصفات الأوروبية لتشجيع إنشاء السوق العربية المشتركة.
		22- تشجيع إنشاء شركات مشتركة لتصنيع المهمات الكهربائية.
		23- إعداد برامج قومية على المستوى العربي لنشر ثقافة الوعي البيئي، ودعم برامج وسياسات ترشيد الطاقة.
		24- إعداد أطلس للطاقة يمكن من خلاله رسم خرائط مستقبلية للطاقة بالبلدان العربية.
		25- دراسة كيفية استغلال الطاقات المتجددة في الوطن العربي (مائي – شمسي – رياح)
		26- تبادل الخبرات في مجال استخدامات الطاقة الشمسية الضوئية في مشروعات إنارة الطرق والقرى.
		27- إنشاء شركة أو هيئة عربية لبحوث الطاقة.
		28- إنشاء مركز تنسيقي لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال بحوث ودراسات مشروعات لطاقة الكهربائية.
		29- الاستفادة من الإمكانات المعملية والبحثية المتاحة في الوطن العربي.
		30- إعداد إطار عام لقضايا التمويل وكيفية إيجاد آلية عربية للمساهمة في خفض مخاطر التمويل وتبعاته.

Sally -projects

		31- إنشاء صندوق لدعم الدول الأقل نموا للمساهمة في تنمية قطاعات الكهرباء بها.
		32- وضع إطار عام لجذب الاستثمارات العربية للعمل في مجالات الطاقة بالبلدان العربية.
		33- وضع تصور بمشاركة الخبراء والمختصين بالجهات المعنية للتعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
		34- التكامل العربي في مجال تنمية الموارد البشرية الوطنية والبنية الأساسية والمؤسسية لقطاعات الكهرباء والطاقة وبخاصة المجال النووي.
		35- وضع خطة طويلة الأمد لخلق برنامج نووي عربي لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه باعتبارها التحدي الأكبر لمواجهة ندرة المياه بالمنطقة.
		36- إعداد إستراتيجية عربية في مجال توطين التكنولوجيا وإيجاد توافق عربي لاختيار طرازات موحدة للمحطات النووية لخفض التكلفة وتنمية الكوادر الفنية والدعم الفني التكاملي.
		37- دراسة الاستفادة من الإمكانات العملية والبحثية المتاحة في مجالات البحث والتنقيب واستكشاف الخامات النووية والخامات المصاحبة لها بالدول العربية.

3- مؤسسات العمل العربي المشترك

1-	منظمة العمل العربية	**<u>البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية والمشروعات المنبثقة عنها</u>.** حدد البرنامج ستة مشاريع تتمثل فيما يلي:- 1- **<u>الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل</u>**، ويهدف إلى المساهمة في تطوير سياسات التشغيل الوطنية وتشجيع التعاون بين الشركاء الاجتماعيين في تنظيم سوق العمل، وبناء نظام عربي موحد لمعلومات سوق العمل، بناء قواعد بيانات للعمل والسكان والنشاط الاقتصادي والتعليم وللأنشطة الاجتماعية والمهن، تطوير آلية التوظيف والتدريب عن بعد، تقديم خدمات لطالبي العمل ولأصحاب الأعمال وللمغتربين العرب بما في ذلك بيانات الوظائف المطلوبة وبيانات الراغبين في العمل. 2- **<u>المرصد العربي للتشغيل والبطالة</u>**، ويهدف إلى انجاز المرحلة الأولى من المرصد العربي للتشغيل والبطالة، رصد ومتابعة أوضاع التشغيل والبطالة في كل قطر عربي ومتابعة التغير في معطيات أسواق العمل، وضع سياسات مقترحة لدعم التشغيل والحد من البطالة على المستوى العربي، تبادل التجارب والمعلومات حول الممارسات الجيدة القطرية لبرامج التشغيل والتدريب وتنظيم أسواق العمل، انجاز تقرير دوري عربي حول التشغيل والتعطل. 3- **<u>دعم برامج توطين الوظائف وتحسين إدارة العمالة المتنقلة المتعاقدة</u>**، ويهدف إلى متابعة برامج توطين الوظائف في مقابل تيارات التنقل المؤقت القادمة للبلدان

Sally -projects

		العربية، تحسين إدارة العمالة المتعاقدة في إطار تشجيع توطين الوظائف وتحقيق الأمان الديموغرافي والثقافي، متابعة أوضاع وفرص الهجرة العربية إلى الخارج في أوربا وغيرها، فرص الاستفادة المثلى من الكفاءات العربية المهاجرة، تيسير فرص التنقل بين البلدان العربية خاصة في إطار تنفيذ التوافق العربي بشأن التنقل واتفاقات تبادل الخدمات الدولية. 4- **الملائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل**، يهدف إلى دراسة الجوانب الاجتماعية التي تسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وضع معايير مهنية وتحديد الكفايات والمهارات والمعارف الواجب توفرها لدى شاغل العمل لانجاز مهام العمل بإتقان، ضبط نوعية مخرجات التعليم والتدريب، ضبط سقف توقعات أصحاب العمال، ضبط عملية تحديد الاحتياجات التدريبية، ضبط الترخيص لمزاولة المهنة، تكملة المعايير المهنية بوضع التصنيف المهني المعياري للتعليم ومتابعة تطوير التصنيف المهني العربي، المساعدة في تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية وتحسين اختيار العمالة المتعاقدة المؤقتة. 5- **تشغيل الشباب العربي**، يهدف إلى دعم وتطوير سياسات وإدارات تشغيل الشباب، بناء القدرات لدعم سياسات وبرامج توطين الوظائف والداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب، دعم برامج تشغيل فئات من الشباب مثل المرأة الشابة والمتعلمين، تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية الشابة من خلال برامج رائدة ثنائية أو متعددة الأطراف. 6- **دعم قدرات المنشآت الصغيرة**، يهدف إلى دعم قدرات الأجهزة الحكومية العربية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين لدعم وتنمية المنشات الصغيرة، دعم قدرات مدربي الرياديين ورفع كفاءتهم، إتاحة مواد تدريبية لصالح الرياديين بجودة متميزة ودون مقابل، تشبيك المنشات الصغيرة والجهات الداعمة لها من منشات متوسطة وجهات معنية أخرى.
2-	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1- **المشروع العربي لتنمية إنتاج وتسويق الحبوب.** **الهدف:** المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحقيق الاستقرار النسبي في إمدادات الغذاء في الدول العربية من أهم السلع الإستراتيجية مثل الحبوب، وخلق فرص استثمارية ملائمة ومجدية اقتصاديا لرؤوس الأموال العربية، وخلق فرص عمل للمنتج في إطار المشروعات الاستثمارية الهادفة إلى تنمية إنتاج الحبوب.
		2- **المشروع العربي لتنمية إنتاج وتسويق المحاصيل الزيتية.** **الهدف:** المساهمة في تخفيف العبء على فاتورة الغذاء العربية وتحسين موازين المدفوعات

Sally -projects

العربية، وتطوير أنتاج المحاصيل الزيتية باستخدام التقنيات الحديثة، وإيجاد فرص استثمارية مجدية اقتصاديا وماليا للمستثمرين العرب.		
3- <u>المشروع العربي لتنمية وتطوير الثروة الحيوانية</u>. **الهدف:** المساهمة في خفض فاتورة واردات المنتجات الحيوانية، وزيادة المتاح للاستهلاك للمواطن العربي من البروتين الحيواني، وتنويع مصادر البروتين الحيواني من مصادر غير تقليدية، تعزيز آليات الرعاية الصحية الجيدة لمشروعات الإنتاج الحيواني، خلق فرص استثمار رؤوس أموال عربية في قطاع الإنتاج الحيواني قليل المخاطر، تشجيع التكامل والتبادل التجاري بين الدول العربية في المنتجات الحيوانية		
4- <u>المشروع العربي لتنمية وتطوير الثروة السمكية</u>. **الهدف:** المساهمة في زيادة مصادر البروتين الحيواني، تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية الحية بما يضمن تنميتها واستدامتها في الوطن العربي، واستغلال مناطق صيد جديدة لتحسين كفاءة هذا النشاط، وتوفير مستلزمات صيد ذات جودة، وتطوير قطاع الثروة السمكية، ورفع القدرات التنافسية للمنتجات السمكية العربية.		
5- <u>المشروع العربي لتطوير إنتاج وتسويق التمور</u>. **الهدف:** مراجعة الخرائط الصنفية لأنواع التمور ونشر الأنواع الأعلى جودة، تقليل الفواقد والارتقاء بمستويات الجودة، تحسين قدرة التمور العربية للوصول للأسواق المحلية والدولية، تحسين دخول المزارعين، فتح أسواق جديدة للتمور ومنتجاتها، خلق مجالات استثمارية مجدية اقتصاديا في مجال تصنيع التمور، خلق مزيد من فرص العمل وزيادة معدلات الاستقرار في المجتمعات الريفية القائمة على ثروة النخيل في الوطن العربي.		
6- <u>المشروع العربي لتطوير تقانات الزراعة والمياه والثروة السمكية</u>. **الهدف:** زيادة الإنتاج والإنتاجية والعوائد للأنشطة الزراعية والعاملين في قطاع الثروة السمكية، زيادة الاهتمام ببحوث التطوير، تشجيع البرامج البحثية التطبيقية المشتركة، دعم مراكز البحوث والمؤسسات التعليمية الزراعية، المحافظة على الموارد الوراثية والسلالات المحلية وتوطينها.		
7- <u>مشروع أنشاء مختبر مرجعي لتشخيص الأمراض الحيوانية وإنتاج الأمصال واللقاحات في الوطن العربي</u>. **الهدف:** إيجاد بنية تحتية مؤهلة وقادرة على تشخيص الأمراض الحيوانية وإنتاج اللقاحات،		

Sally -projects

		السيطرة النوعية على مواصفات الأدوية واللقاحات البيطرية، تطبيق معايير ومتطلبات الأمن الحيواني لمنع تسرب الأمراض الحيوانية المعدية والأمراض المشتركة.
		8- <u>إقامة مناطق زراعية مؤهلة في الدول العربية</u>. **الهدف:** إنتاج زراعي للتصدير معفى من الضرائب والرسوم، التشجيع على قيام المشروعات الزراعية المشتركة، زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.
		9- <u>البرنامج العربي للحد من الفقر في الريف</u>. **الهدف:** الحد من الآثار السلبية للفقر على معدلات الاستقرار في الريف، والحد من معدلات الهجرة من الريف للحضر، الحد من الآثار السلبية للفقر على نوعية الحياة والصحة العامة في المجتمعات الريفية.
3-	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	1- <u>إنشاء بنك التنمية الصناعية العربية</u> **الهدف:** تيسير تمويل الاستثمارات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة على المدى الطويل وتشجيع القطاع الخاص العربي للاستثمار في القطاع الصناعي الإنتاجي والخدمي، وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية للتوسع والتنوع الصناعي، وتنمية التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول العربية، وتعزيز الصادرات العربية البينية وكذلك العربية الخارجية وتطوير الصناعات المستقبلية والمدن التكنولوجية.
4-	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1- <u>دعم برنامج تنمية الاستثمار في المنطقة العربية</u>. **الهدف:** يسعى البرنامج إلى التوسع في الاستثمار في المنطقة العربية في إطار برنامج يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والميزات النسبية في المنطقة من خلال توجيه الفوائض العربية للاستثمار في المنطقة العربية وعلى الدول أن تحسن من مناخها الاستثماري والاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي التي أثبتت جدواها.
		2- <u>الاستثمار المشترك في مجال المشروعات المشتركة</u> **الهدف:** الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار الخاص في المنطقة العربية لاستكمال المنظومة التشريعية في هذا الشأن، دعم الخدمات المساندة للاستثمار، إتاحة التمويل الكافي لدراسات الجدوى وما قبل الجدوى للمشروعات العربية المشتركة، البدء في إنشاء مجموعة من الشركات العربية المشتركة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي

Sally -projects

		والصناعات الهندسية والبتر وكيماويات، ودعوة الدول العربية ممثلة في القطاع الخاص بالمساهمة في هذه المشروعات.
		3- <u>إنشاء مؤسسة عربية لتمويل مشروعات القطاع الخاص.</u> **الهدف:** أن تكون هذه المؤسسة على نمط مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي، وأن يكون المشروع تمويلي مشترك ومختلط تساهم في رأسماله كافة الجهات المعنية بالإضافة إلى القطاع الخاص، وتتخصص المؤسسة في تمويل المشروعات الاستثمارية العربية بمختلف وسائل التمويل وتستفيد من خدماتها مشروعات القطاع العربي الخاص والمختلط، وأن يكون إسهام الحكومات العربية محدود وتكمله المصادر الأخرى الإقليمية والدولية بجانب موارد إضافية من عائد خصخصة الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية.
		4- <u>إستمرارية العمل التكاملي تحقيقا للسوق العربية المشتركة.</u> **الهدف:** تلبية إرادة الدول العربية بالتحول من مرحلة التعاون الاقتصادي إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إزالة العوائق التجارية الفعلية التي تعوق انسياب التجارة البينية العربية والسعي إلى تحقيق الاتحاد الجمركي وقيام مشروعات عربية مشتركة في المجالات لتي تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري العربي.
		5- <u>تنمية وتطوير قطاع النقل العربي.</u> **الهدف:** تطوير قطاع النقل من حيث التشريعات والإجراءات والقوانين والاتفاقيات ومن حيث وجود أساطيل نقل عربية، وخطوط ملاحية، وشبكات متطورة للنقل البرى والنقل بالسكك الحديدية.
5-	المنظمة العربية للتنمية الإدارية	1- <u>تطوير خدمات النقل وعلاقته بتنمية حركة التجارة في المنطقة العربية</u> الهدف: تحديد مجموعة من المشروعات تحقق التطوير المطلوب في منظومة النقل في المنطقة العربية لخدمة متطلبات حركة التجارة العربية البينية على النحو التالي: أ- تطوير البنية الأساسية للنقل، من خلال مجموعة من المشروعات لتطوير محاور الربد البري بين بعض الدول العربية، إنشاء مراكز لوجستية في المنطقة العربية ومراكز تجميع وتوزيع التجارة، تطوير المراكز الحدودية البرية في بعض الدول، وتطوير الخدمات على بعض محاور الربط الرئيسية. ب- مشروعات خدمات النقل، وتتمثل في إنشاء شركات مشتركة للنقل البري، إنشاء شركات مشتركة للنقل البحري، تطوير أعمال متعهدي النقل. ج- تطوير منظومة النقل، من خلال تسهيل حركة النقل عبر المنافذ الحدودية،

Sally -projects

		توحيد المواصفات، إعداد بعض الاتفاقيات العربية في مجال النقل، الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في إدارة وتشغيل أساطيل النقل. د- تنمية القدرات البشرية، وذلك من خلال إعداد مجموعة من وش العمل – ندوات – مؤتمرات لمختلف المستويات الإدارية – الإدارات الجمركية – الإدارات الحكومية للنقل – شركات النقل.
		2- <u>تحرير التجارة في الخدمات والتنمية المستدامة في الوطن العربي</u> الهدف: التعرف على الأوضاع القائمة فيما يخص تحرير التجارة في الخدمات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ووضع الإطار العام لإستراتيجية عربية لتنمية التجارة في الخدمات لمجابهة التحديات المتوقعة في.ظل المناقشة العالمية والاستفادة بما قد يتاح من فرص في هذا المجال وذلك من خلال: أ- التعرف على التجارة في الخدمات ودورها في اقتصاديات دول المنطقة وذلك من خلال، التعرف على تطور حجم التجارة الخارجية العالمية والعربية، والأهمية النسبية لبعض القطاعات، التجارة في الخدمات على المستوى الوطني. ب- الاتفاقيات الإقليمية والدولية في تجارة الخدمات والالتزامات المقدمة من الدول العربية مع التركيز على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، الالتزامات المقدمة، الجولة الجديدة للمفاوضات (جاتس 2000). ج- تحليل الأوضاع الحالية لتجارة الخدمات في الوطن العربية، مثل تحرير خدمات النقل، تحرير خدمات السياحة والسفر، تحرير خدمات التشييد والبناء، تحرير الخدمات المصرفية والتامين د- التحديات القائمة والفرص المتاحة مثل، انعكاسات تحرير التجارة في الخدمات على اقتصاديات بعض الدول، التحديات التي تواجه الدول العربية والفرص المتاحة، إستراتيجية التطوير. ه- تنمية القوى البشرية
6-	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	<u>التكوين والتدريب المهني والفني في الوطن العربي</u> الهدف: توسيع قاعدة التعليم الفني والمهني والارتقاء بنسب الالتحاق به، مد الجسور بين التعليم الفني والمهني من جهة والتعليم العام من جهة ثانية، فتح أفاق التعليم الفني والمهني بجعله مسلكا يؤدي إلى التعليم العالي، ربط التعليم الفني بقطاع الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية ووضع الآليات المؤسسية اللازمة لتحقيق الشراكة بينهما، مساهمة قطاع الإنتاج والعمل في التقييم الخارجي لمستويات خريجي التعليم الفني والمهني، رصد حاجات سوق العمل الراهنة والمستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار الدول التي تعاني من نسب عالية من العمالة الأجنبية، تحديد ملامح خريجي التعليم

Sally -projects

		الفني والمهني وما ينبغي أن يكونوا عليه من معارف ومهارات ومواقف وقيم، تطوير البرامج والمناهج الدراسية، بناء قاعدة بيانات وطنية تتضمن قطاع التعليم الفني والمهني وقطاعات الإنتاج، تأهيل المدرسين والمدربين وإعدادهم، تطوير معاهد التعليم الفني ومراكز التدريب المهني وتجديد وتجهيزاتها وطرق تسييرها، تنويع موارد تمويل التعليم الفني والمهني.
7-	منظمة المرأة العربية	**<u>تنمية وبناء قدرات مقدمي الرعاية الصحية للمرأة العربية</u>** **الهدف:** الارتقاء بصحة المرأة في الوطن العربي من خلال تحسين نوعية حياة المرأة العربية وتطوير برامج صحية متكاملة تسعى إلى تمكين المرأة صحيا وزيادة الوعي الصحي ونشر المعلومات وتوفير مصادر التعلم، وذلك من خلال تنمية قدرات الموارد البشرية في مجال رعاية المرأة الصحية من أطباء وممرضات وقابلات قانونيات ومرشدين اجتماعيين ونفسيين لضمان جودة وشمولية الخدمات الصحية المقدمة للمرأة والأسرة والمجتمع ضمن إطار تشاركي بين جميع القطاعات.
8-	منظمة المدن العربية	1- **<u>السعي لدى الصناديق السيادية العربية والمصارف والمؤسسات الوطنية المانحة</u>** للقروض والمساعدات والمنح للاستفادة من تجربة صندوق تنمية المدن العربية والمشاركة في تمويل المشروعات التنموية للمدن العربية الأعضاء في المنظمة، وذلك باعتماد "خط تمويل مباشر" للمدن وفق النظم والآليات المعتمدة لدى الجانبين.
		2- **<u>تشكيل "وحدة إدارة مشاريع"</u>** تضم ممثلين عن الصناديق العربية ومنظمة المدن العربية بهدف دراسة طلبات القروض وتمويل المشاريع في المدن والإشراف عليها.
9-	صندوق النقد العربي	1- **<u>تطوير وتحديث نظم الدفع والتسوية العربية</u>** **الهدف:** تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية، وذلك من خلال تطوير وتحديث نظم الدفع والتسوية مع مراعاة أهمية التنسيق وتبادل الخبرات بين الدول العربية، وتكوين آلية أو شبكة عربية للمدفوعات والتسوية لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة في تسوية المدفوعات العربية البينية وزيادة حجم التعاملات الاقتصادية العربية البينية.
		2- تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
		3- صناديق الثروات السيادية
		4- أزمة الغذاء ومتطلبات الأمن الغذائي العربي
10-	الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا	1- **<u>وسائل تفعيل التعاون بين الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات لمنظومة النقل</u>** **الهدف:**

Sally -projects

	والنقل البحري	اقتراح الآلية المناسبة لإنشاء شبكة معلومات تضم قواعد بيانات جيدة عن الموانى، ووضع مقترحات خاصة ومنهجية العمل لإنشاء بوابة الكترونية للنقل البحري، ووضع المقترحات الخاصة لإنشاء أسواق التجارة الالكترونية لأنشطة النقل البحري المختلفة.
		2- **آلية تمويل إستراتيجية تفعيل الأداء العربي في مجال امن وسلامة النقل البحري** **الهدف:** تحقيق تكامل وفعالية أداء عناصر النقل البحري العربي من إدارات عربية إلى شركات ملاحية وسفن وموانى ومعاهد بحرية، والتي يمكن تحقيقها من خلال التشريعات البحرية، تفعيل الأداء والتكامل، إدارة الأزمات..
11-	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة للأراضي القاحلة (الأكساد)	1- **الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية** **الهدف:** وضع مخطط قومي شامل للتحرك على المستويين القطري والقومي وفق استراتيجيات تضمن مواجهة العجز المائي، وتلبية كافة الاحتياجات من مياه في المستقبل، وتلبية الاحتياجات من المياه في المستقبل وتحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية لضمان تنمية مستدامة في المنطقة العربية
		2- **مراقبة تدهور الأراضي وتقديره في المناطق العربية** **الهدف:** مكافحة التصحر وتبني سياسة الإدارة الزراعية المستدامة المناسبة لمواجهة تفاقم ظاهرة تدهور الأراضي وذلك عبر تطوير منهجيات علمية لمراقبة تدهور الأراضي وتقديرها ومكافحتها في المنطقة العربية.
		3- **برنامج تنمية وتطوير الثروة الحيوانية** **الهدف:** وضع مخطط قومي شامل لتنمية وتطوير الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها في الدلو العربية وتحقيق التكامل والتنسيق في توفير الاحتياجات من المنتجات الحيوانية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في هذا المجال.
		4- **برنامج تنمية وتطوير الزراعة المطرية في الدول العربية** **الهدف:** وضع مخطط قومي لتنمية وتطوير الزراعة المطرية وزيادة إنتاجيتها في الدول العربية وتحقيق الاستقرار في الإنتاج مما ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين وضمان استقرارهم في هذه المناطق.

Sally -projects

12-	اتحاد الموانئ البحرية العربية	1- <u>إنشاء موقع موحد لتبادل المعلومات الكترونياً بين الدول العربية في مجال النقل البحري والموانئ</u> **الهدف:** إنشاء مراكز تجميع وتبادل المعلومات الكترونياً (تغطي البحر المتوسط- البحر الأحمر- والخليج العربي) عن الأسطول التجاري ونشاطه، ويمكن في مرحلة متقدمة تبادل المعلومات عن الكوارث البحرية والبيئة وأعمال القرصنة والسطو المسلح استناداً على مذكرة التفاهم العربية في النقل البحري. ويتمثل مسئولي تنفيذ المشروع في إتحاد الموانئ البحرية العربية، الشركة المصرية لأعمال النقل البحري (مارترانس)، واتحاد الناقلين البحريين العرب، والقطاع الخاص ممثلاً في باقي الشاحنين البحريين واتحاد ملاك السفن.
		2- <u>دعم الجهود الحالية لتنفيذ إستراتيجية تنمية المهارات البشرية بالموانئ العربية</u>. **الهدف:** دعم اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض من اتحاد الموانئ البحرية العربية.
		3- <u>قانون عربي موحد للنقل متعدد الوسائط</u>. **الهدف:** الوصول لاتفاقية عربية موحدة للنقل متعدد الوسائط. ويتمثل مسئولي تنفيذ المشروع في أمانة جامعة الدول العربية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب.
		4- <u>تعديل وتوسيع نطاق مذكرة التفاهم في النقل البحري والمعتمدة في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) لتشمل كافة الدول العربية وتحت مظلة جامعة الدول العربية والاهتمام بالتعامل مع الكوارث البحرية وعمليات الإنقاذ البحري في المياه العربية.</u> **الهدف:** دعم الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتأهيل الإدارات البحرية والسفن العربية لتتمشى مع متطلبات المنظمة البحرية الدولية.
		5- <u>تطوير نظم الإدارة الالكترونية في الموانئ البحرية العربية – والتعامل بنظام النافذة الواحدة مع المتعاملين مع الميناء كأولوية أولى. والاهتمام ببيئة الميناء طبقاً لمتطلبات المنظمة البحرية الدولية (IMO) واستغلال إمكانيات الشركات العربية العاملة في مجال نظام المعلومات ومكافحة التلوث لتحقيق ذلك.</u> **الهدف:** وضع نظام موحد للإدارة الالكترونية للتطبيق في الموانئ البحرية العربية، وصولاً للتعامل في الموانئ من خلال نافذة واحدة، وإنشاء مراكز مراقبة ومكافحة التلوث في الموانئ البحرية العربية. ويعتبر المسئول عن التنفيذ الشركات العربية

		المتخصصة في إدارة الموانئ البحرية ونظم المعلومات، والشركات العربية المتخصصة في مكافحة التلوث البحري.
		6- الاهتمام واتخاذ موقف عربي موحد للانضمام للاتفاقات الدولية للمجتمع الدولي البحري والتي تصدرها المنظمة البحرية الدولية (IMO) المعنية بأمن وسلامة الملاحة والحد من أعمال القرصنة المسلحة خاصة في منطقة جنوب البحر الأحمر وخليج عدن.
		7- توحيد هياكل الرسوم بالموانئ البحرية.
		8- إنشاء ودعم شركة ملاحة عربية بالاشتراك مع الشركات العربية العاملة حالياً.
13-	اتحاد المصارف العربية	1- **<u>دعم القضايا المصرفية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي</u>** **الهدف:** دعم مبادرات وتحركات اتحاد المصارف العربية لدعم ودفع خطى التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي.
		2- **<u>رؤية القطاع المصرفي بشأن التعامل مع قضايا التغير المناخي</u>** الهدف: 1- إصدار توجيهات وإجراءات حكومية تشجع المصارف العربية على الدخول في مشروعات مثل الطاقة المتجددة، والبديلة، ترتيب شراكات بين المصارف وشركات التأمين لتمويل تلك المشروعات على أساس جماعي، التوعية بين المصارف العربية لتجنب الدخول في الاستثمارات التي تكون عاملا رئيسيا في تصاعد ظاهرة التغير المناخي، معاونة المصارف المركزية في حث المصارف العربية على مراعاة البيئة عند منح القروض، حث المصارف العربية على إبرام صفقات مع شركاء استراتيجيين للاستثمار في مشاريع بيئية، إطلاق ورعاية حملات بيئية، نشر ثقافة البيئة بكل الوسائل المناسبة، الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، الاستثمار في المشاريع التي تراعي اعتبارات التغير المناخي وخصوصا بمجالات الموارد المائية والزراعة والنظم الايكولوجية.
		3- **<u>الاستثمار في الطاقة البديلة والبيئة: بوابة التقدم العربي والنقلة النوعية لكل مواطن عربي ومستثمر</u>** الهدف: تعريف مشاريع الطاقة البديلة، واستعراض إمكانيات نجاح مشروعات الطاقة البديلة في البلدان العربية والتحديات التي تواجهها، عرض لنماذج من دراسات الجدوى المعيارية لهذه المشروعات بالمنطقة العربية، التوزيع الجغرافي الأمثل لهذه المشروعات بالمنطقة العربية، دور القطاع العام والقطاع الخاص بهذه المشروعات.
		4- **<u>السياسات النقدية والمصرفية في ضوء التحول للمصارف الشاملة في الاستثمار</u>**

Sally -projects

		الهدف: التعرف على التحديات التي تواجه المصارف التقليدية والإسلامية عندما تتصاعد لديها سيولة تضغط على مراكزها الربحية، في حين أنها لا تستطيع مباشرة توظيف الفائض مباشرة نظرا لان أجال الودائع قصيرة، وذلك بالرغم من أن الاستخدامات الاستثمارية تحتاج إلى أموال ذات أجال متوسطة وطويلة لعدة سنوات قبل أن يستردها المصرف، علما بأن هناك تجارب ناجحة في العالم العربي عبرت هذه الثغرة يمكن الاسترشاد بها وتعميمها.
14-	الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية	1- <u>تطلعات القطاع الخاص إلى التكامل الاقتصادي العربي في ضوء التجربة والاحتياجات الواقعية – ماذا يريد مجتمع الأعمال العربي من القمة الاقتصادية المقبلة؟</u> الهدف: إعادة إطلاق المشروع التكاملي العربي على أسس أكثر صلابة وواقعية بشراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومات العربية، وتستند الدراسة إلى البحث المتأني والتحليل المعمق في أوضاع وخصوصيات المشروع التكاملي العربي، وإلى مدى توافق ما تم تحقيقه من انجازات مع تطلعات القطاع الخاص إلى توفير متطلبات فتح الأسواق العربية أمام بعضها البعض وتأمين مستلزمات التكامل الاقتصادي، كما تستلهم الدروس والعبر من التجربة الرائدة لأوربا ومسيرتها الفريدة التي توصلت إلى تحقيق الاتحاد الأوروبي، وما يمكن أن تستفيد منه البلاد العربية كمجموعة واحدة في سياق تجربتها الخاصة، املاً في تفعيل دور القطاع الخاص العربي في التنمية والتكامل الاقتصادي.
		2- <u>المشروع الصغير للخريج العربي الجديد</u> الهدف: ترجمة العديد من الأفكار الإبداعية والخلاقة إلى مشروعات تسهم في ديناميكية الاقتصاد من ناحية والحد من البطالة المتفشية بين الخريجين من ناحية أخرى.
		3- التركيز على المشاريع التي لديها مزايا نسبية عالية ولها ارتباط وثيق بعالم التكنولوجيا الحديثة، مثل صناعات الاقتصاد الجديد، والصناعات المرتبطة بالطاقة، ومشاريع النقل العربي لتسهيل وتشجيع انتقال البضائع والأفراد، والمشاريع المصرفية المالية والاستثمارية، ومشاريع التأمين بأنواعه بما فيه التأمين على الاستثمار وضمان الصادرات، ومشاريع السياحة والسفر والثقافة والآثار والعلاج والرياضة.
		4- دعم إنشاء مشاريع صناعية مشتركة.
		5- تفعيل دور مؤسسات وصناديق التنمية العربية والإقليمية في تمويل مشاريع القطاع الخاص ذات الأبعاد التكاملية.

		6- الاهتمام بدراسة المشاكل والصعوبات التجارية والاستثمارية التي تواجه شركات ومؤسسات القطاع الخاص العربي في تعاملاته البينية واستثماراته، بهدف تحديدها والعمل على وضع الحلول الملائمة لإزالتها.
		7- تعزيز دور القطاع الخاص في توطيد وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية من خلال القيام بدور فاعل في صنع القرار الاقتصادي العربي كشريك أساسي للحكومات العربية في تحقيق التنمية، انطلاقا من موقعه كمحرك أساسي لعجلة الاستثمار والنمو والتقدم.
		8- العمل على وضع برنامج متكامل لدعم المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
		9- الاهتمام بتنظيم المعارض المتخصصة للتعريف بالمنتجات العربية.
		10- دعوة المؤسسات الإعلامية العربية إلى الترويج للإنتاج العربي.
		11- الاستمرار بعقد القمم الاقتصادية بشكل منهجي ومتخصص.
		12- الإسراع بتحرير تجارة الخدمات، والسماح للشركات العربية الدخول في المناقصات الحكومية في الدول العربية.
		13- الإسراع في تطبيق الاتحاد الجمركي بين الدول العربية.
		14- تطبيق مبدأ التكامل الصناعي للصناعات العربية.
		15- تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الحوافز للاستثمارات العربية وتطبيق المعاملة الوطنية على المستثمرين العرب بالنسبة للامتيازات والحوافز الاستثمارية.
		16- اعتماد الشفافية بالنسبة إلى الإجراءات والرسوم والاشتراطات المتعلقة بالاستثمار.
		17- إشراك الجهات الراعية للقطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية والتجارية.
		18- تنسيق السياسات الاقتصادية العربية تمهيدا للتكامل.
		19- وضع برنامج زمني لربط الدول العربية بطرق معبدة بمواصفات عالمية، مع زيادة وتطوير المنافذ الحدودية ارتكازاً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوحيد معايير الفحص والتفتيش وتطبيق الاعتراف المتبادل، وتسهيل تنقل السلع والأفراد لتطوير وتعزيز التجارة والسياحة البينية.
		20- ربط مطارات الدول العربية برحلات جوية مباشرة وبأسعار تنافسية.
		21- تسهيل إجراءات ومتطلبات تأسيس شركات ملاحية وتقديم الحوافز المشجعة لذلك بهدف تعزيز ربط موانئ الدول العربية.
		22- تطوير ربط الاتصالات بين الدول العربية باتجاه تعزيز الكفاءة وتخفيض الكلفة.
		23- تحسين وتطوير كفاءة الجهات الحكومية المعنية بالتجارة والاستثمار.

Sally -projects

		24- العمل على دراسة أسباب الارتفاع النسبي في كلفة نقل السلع والبضائع بين الدول العربية ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها.
		25- الاهتمام بدعم المشاريع المرتبطة بالتحديث وبتعزيز القدرة التنافسية على التسويق، مثل برامج تطبيق معايير الجودة والصحة والسلامة، وبرامج توحيد المقاييس والمواصفات العربية، والبرامج المراعية للبيئة والتنمية المستدامة، ومشاريع الإرشاد وبحوث التسويق.
		26- دعم المشاريع المدعمة للبيئة التكنولوجية، مثل الحاضنات التكنولوجية المتخصصة، المراكز المتخصصة بالعلوم والتكنولوجيا، المدن التكنولوجية المجهزة، ومراكز الاستشارات التكنولوجية.
		27- توفير المعلومات الاستثمارية والمتخصصة للمستثمرين ودعم مشاريع القطاع الخاص في هذا المجال، وكذلك توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في كل دولة من الدول العربية والترويج لها من خلال الغرف العربية.
		28- معالجة كافة العراقيل التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع التركيز على إزالة القيود غير الجمركية، والإسراع في التوصل إلى قواعد منشأ تفصيلية لجميع السلع المتبادلة بين الدول العربية، ووضع جدول زمني نهائي لتحقيق ذلك.
		29- توفير الحوافز المناسبة للقطاع الخاص للاستثمار في المجال الصحي.
15-	اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي	1- اتخاذ قرار بشأن جعل القمة الاقتصادية دورية وموسمية.
		2- تشخيص معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتخاذ قرار بشأن معالجة هذه المشكلات.
		3- تقييم الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول العربية وبينها وبين دول العالم.
		4- تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.
		5- تحرير الاستثمارات العربية البينية وتوحيد آليات العمل بين الدول العربية.
		6- التنسيق بين الدول العربية في منظمة التجارة العربية والمحافل الدولية.
		7- تفعيل دور القطاع الخاص العربي والمؤسسات التي تمثله في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
		8- تأسيس هيئة عربية لمكافحة الإغراق وفض المنازعات التجارية
		9- تنسيق التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.
		10- تقييم مؤسسات العمل العربي المشترك وسبل تفعيل دورها ودعمها.
16-	اتحاد المقاولين العرب	1- اعتماد أسس التصنيف وعقد المقاولة الموحد وتوحيد فئات التصنيف على مستوى العالم العربي في الفئات الثلاث الأولى طبقا لتصنيف اتحاد المقاولين العرب.
		2- إدراج آلية التحكيم في فض المنازعات من خلال غرفة التحكيم العربية.

Sally -projects

		3- التدريب المهني في قطاع المقاولات.
		4- تمكين شركات المقاولة بالفوز بمشاريع تمولها صناديق التمويل العربية.
		5- برنامج الكودات العربية الموحدة للبناء لتحرير تجارة الخدمات التشييد.
		6- توحيد الكودات الهندسية العربية وتحديثها بما يتواءم مع متطلبات التنمية العمرانية.
		7- إقرار العقد المتوازن الموحد المقترح من مجلس وزراء الإسكان العرب.
		8- شمول ضمان عقد المقاولة من خلال التأمين على المخاطر ضمن نشاط المؤسسة العربية.
		9- رفع القيود على انتقال عمالة المقاولات والمهنيين والمديرين بين الأسواق العربية.
		10- تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب
		11- تحديد المعايير المتبعة للاعتراف بالمؤهلات وتصنيف العمالة.
		12- تيسير مشاركة شركات المقاولات في إعادة أعمار الدول التي تضررت من الحروب.
17-	اتحاد المنتجين العرب لأعمال التلفيزيون	**مشروع المدينة العربية للإنتاج الإعلامي العربي بالإسماعيلية** يلتزم القطاع الخاص بتخطيط وتمويل وتنفيذ المشروع كليا وفق جدول زمني محدد، وتمت مخاطبة معالي محافظ الإسماعيلية لتخصيص الأرض اللازمة لإقامة المشروع، وعمل دراسة الجدوى والتصميمات الخاصة بالمدينة وجاري التنفيذ مع المؤسسات المعنية لهذا المشروع تقنيا وماليا.
18-	اتحاد الأطباء العرب	**مشروع إنشاء هيئة عليا لمواجهة الأزمات** الهدف: تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير القدرة على الوقاية والاستعداد والاستجابة وتخفيف أثار الكوارث البشرية والطبيعية وقيام الدول المشاركة بوضع وتنفيذ آلية تنسيق لإدارة الكوارث الإقليمية بشكل جماعي.
19-	الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية	**سوق دوائية عربية** الهدف: وحتى يتم تنفيذ ذلك لابد من مراعاة ما يلي:- 1- توحيد الشروط والمواصفات الفنية لتصنيع المستحضرات الصيدلانية. 2- توحيد المتطلبات الفنية لتسجيل المستحضرات الصيدلانية، وذلك بأن تتبنى جميع دوائر التسجيل في وزارات الصحة في البلدان العربية الملف العالمي للتسجيل الدوائي المعروف باسم CTD. مما سيساهم مساهمة فعالة في تطوير الصناعات الدوائية العربية كما سيوفر حماية للأسواق العربية.

Sally -projects

20-	الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك	1- <u>مشروع عربي استثماري مشترك لتنمية وتطوير إنتاج وتجارة الأسماك في الوطن العربي</u> الهدف: دعم الإنتاج السمكي والذي يمثل أهمية كبيرة في اقتصاديات عديد من الدول الغربية نم خلال تنمية وتطوير لقطاع السمكي وفق منظور عربي متكامل وانطلاقا من توجه استراتيجي للأمن الغذائي العربي، ويشمل المشروع ثلاثة برامج رئيسية:- 1- برنامج صيد وتصنيع الأسماك كمشروع عربي استثماري مشترك. 2- برنامج عربي استثماري مشترك لاستزرع وتربية الأسماك والأحياء المائية. 3- مشروع تشجيع التجارة البينية السمكية العربية.
		2- <u>مشروع عربي للبحث العلمي السمكي</u> الهدف: تعزيز التعاون العربي في مجال البحوث السمكية وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لإجراء البحوث العلمية التطبيقية المناسبة في جميع الجوانب المتعلقة بمصايد الأسماك لدعم وتعزيز قدرات البحوث السمكية في المجالات المختلفة وتنمية الموارد البشرية وتوفير مرافق البحوث مما يتيح للدول العربية المشاركة بفاعلية في صيانة موارد الأحياء المائية وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام، حيث يعد هذا المشروع بمثابة مشروع عربي للتعاون بين مؤسسات ومراكز البحوث السمكية العربية في مجالات البيئة البحرية والثروات السمكية وتربية الأحياء المائية، ويشمل المشروع البرامج الآتية:- 1- الثروات البحرية. 2- تربية الأحياء المائية. 3- البيئة البحرية. 4- التنوع البيولوجي. 5- التقنية الحيوية.

4- إدارات جامعة الدول العربية

1-	إدارة السياسات السكانية والهجرة.	1- <u>مشروع لقاء للشباب العربي القيادي حول تفعيل أدوار الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية</u>. الهدف: إتاحة فرصة للحوار والتشاور بين الشباب العربي للتعبير عن أرائهم وتوجهاتهم وإصدار وثيقة تعبر عن هذه الآراء والمقترحات، ويتضمن المشروع إعداد ورقة عمل ودراسات خلفية للقاء، إجراء سبر أراء لما يزيد عن 1000 شاب وشابة عرب، إجراء حوار مع الشباب المشارك يسبق اللقاء.

Sally -projects

		2- <u>مشروع إقليمي لتفعيل ادوار هجرة العمل والكفاءات العربية في التنمية والتكامل الإقليمي العربي</u> الهدف: إيجاد برنامج في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنسيقي وعالي الفنية لدعم سياسات الدول العربية ومشروعاتها الهادفة إلى توظيف أمثل لفوائد هجرة العمل لصالح دول الإرسال ودول الاستقبال وذلك ضمن مقاربة تنموية وتكاملية إقليمية. وذلك في ظل أن ظاهرة هجرة العمل العربية أصبحت بنائية ملازمة لنمو المجتمعات، وكون أحجامها في تنامي مستمر ويتوقع استمرار تناميها في المستقبل.
2-	قسم المساعدات الإنسانية، قطاع الشؤون الاجتماعية	<u>إنشاء صندوق عربي للإغاثة والمساعدات الإنسانية</u> الهدف: صياغة خطط إستراتيجية وأدوات إغاثة تتجاوز الرؤى المحلية إلى الإقليمية، والسعي إلى تحقيق الكفاءة الإقليمية الذاتية، ودعم لجنة متابعة تنفيذ آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث وحالات الطوارئ، ودعم دور منظمات المجتمع المدني وتوطيد العلاقات بينها وبين الحكومات العربية. ويقترح المشروع أن يوضع الصندوق العربي للإغاثة والمساعدات الإنسانية تحت إشراف مجلس وزراء الصحة العرب، وان يتم إنشاء لجنة فنية دائمة تسمى اللجنة العربية الدائمة للإغاثة والمساعدات الإنسانية وذلك للنظر في الموضوعات الفنية والعلمية المتعلقة بالإغاثة والمساعدات الإنسانية بالإضافة إلى النظر في المسائل المالية وفق نظام مالي واضح وشفاف.
3-	إدارة المرأة، قطاع الشؤون الاجتماعية	<u>محو أمية المرأة العربية</u> الهدف: ويهدف المشروع إلى خفض أمية النساء بنسبة 50% بحلول عام 2015 أي حوالي 12 مليون امرأة، كما يهدف إلى وضع إستراتيجية عن المرأة الأمية تأخذ في اعتبارها مراعاة التنوع واختلاف البيئات التي تعيش فيها المرأة الأمية، وتقديم فرص جيدة للربط بين محو أمية المرأة وضمان استمرار تعليم أبنائها، وتوفير فرص متنوعة للتعليم الموازي لمواصلة التعليم للمرأة، وتنوع برامج الثقافة العامة التي تقدم للمرأة، وتوفير قيادات ذات مواصفات خاصة للعمل في برامج محو أمية المرأة العربية، وتشجيع وتعزيز الجهود الأهلية العاملة في مجال محو أمية المرأة العربية، وتحقيق التكامل المستمر بين برامج محو أمية المرأة وما يقدم في التعليم النظامي، والاهتمام بتطوير وتمكين المرأة عبر آليات عمل جيدة، والاهتمام ببرامج التعلم الذاتي للمرأة الأمية للتغلب على الآثار السلبية للموروث الثقافي، واهتمام وتركيز وسائل الإعلام والإعلان على التجارب الناجحة في محو أمية المرأة العربية. وتتمثل المدة الزمنية للمشروع في 6 سنوات.

Sally -projects

4-	الإدارة الثقافية، قطاع الشؤون الاجتماعية	**<u>العمل الثقافي العربي المشترك</u>** ويتم ذلك من خلال عدد من المحاور:- أولا: تطوير المضمون الثقافي في العالم العربي، وذلك من خلال: الحوار الثقافي العربي – العربي، السوق الثقافية العربية المشتركة، دور العامل الثقافي في الإصلاح والتحديث. ثانيا: استخدام العامل الثقافي كآلية لدفع عجلة التنمية، وذلك من خلال: نر مفهوم ثقافة التنمية، اعتبار الترجمة عامل أساسي لتحقيق التنمية في العالم العربي، اكتشاف ورعاية المبدعين والموهبين العرب. ثالثا: إقامة مشاريع ثقافية عربية ذات قاسم مشترك تستفيد منها كل الدول العربية، وتتمثل هذه المشاريع في: تأسيس منظومة عربية لدعم التراث الثقافي والتاريخي العربي، إقامة شبكة عربية للمعلومات على الانترنت من شأنها تبادل المعلومات في مختلف المعارف، إنشاء مؤسسة عربية للإنتاج الثقافي المشترك، ايلاء اهتمام خاص بمشاريع تنمية مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة. رابعا: معالجة إشكالية الانتماء والهوية العربية، من خلال: تعميق المفاهيم المشتركة للعروبة، وضع خطة عربية للتصدي للأفكار الأجنبية الهدامة في إطار ما يعرف بالغزو الثقافي الخارجي، دعم اللغة العربية وتداولها في مختلف فروع المعرفة باعتبارها اللغة الأم، تشكيل آلية عربية مكونة من المؤسسات العربية المتخصصة للمشاركة في معالجة إشكالية الانتماء والهوية، تنظيم حملة إعلامية لدعم الانتماء والهوية العربية يشارك فيها اتحاد الإذاعات العربية والقنوات الفضائية العربية.
5-	إدارة المغتربين العرب	**<u>إنشاء صندوق عربي لتمويل ودعم الجاليات العربية في الخارج والأنشطة التعليمية والثقافية والإعلامية التي تقوم بها</u>**. الهدف: حيث يقوم الصندوق بتمويل عدد من الأنشطة مثل عمل دورات لتعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين العرب، اختيار بعض الأعمال العربية الأدبية وترجمتها إلى عدة لغات، إقامة ندوات ومحاضرات ثقافية وإعلامية عن الدول العربية، إعداد برامج للمرأة العربية المهاجرة تهدف إلى توعيتها ببيئة مجتمعها الجديد والحفاظ على هويتها وتراثها العربي، إنشاء مركز عربي لتجميع البيانات عن المهاجرين العرب، دعم الأنشطة الثقافية والإعلامية للجمعيات العربية، شراء ساعات بث إذاعي وتلفزيوني في القنوات الغربية لعرض برامج عن الأدب والتاريخ العربي.
6-	إدارة الشباب والرياضة، قطاع الشؤون الاجتماعية	**<u>الخطة العربية لتمكين الشباب العربي</u>** الهدف: بناء قاعدة معلومات حقيقية لرصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشباب، وتحسين هذا الواقع، ووضع آليات لتمكين وتعزيز دور الشباب العربي في عملية التنمية

Sally -projects

		الاقتصادية والاجتماعية. وتنقسم الخطة إلى:- 1- التمكين الاقتصادي للشباب العربي، وذلك من خلال إنشاء الصندوق العربي لإدارة المشاريع الصغرى لمساعدة الشباب على التغلب على مشكلة البطالة. 2- التمكين الاجتماعي للشباب العربي، وذلك من خلال المشروع العربي لمكافحة المخدرات، ومشروع تمكين الشباب من المشاركة المجتمعية وتوسيع مظلة العمل التطوعي على المستوى الإقليمي. على أن يساهم في تمويل تلك المشروعات الدول العربية، صناديق التمويل العربية والدولية، كبار رجال الأعمال والقطاع الخاص، المنظمات العربية والإقليمية والدولية، منظمات المجتمع المدني الفاعلة.
5- رجال الأعمال العرب		
1-	صندوق التنمية الصناعية السعودي	**<u>إنشاء صندوق صناعي للدول الأقل نموا</u>** الهدف: يهدف المشروع إلى إنشاء صناديق تنموية صناعية لتمويل مصانع لإنتاج الصناعات التحويلية الاستهلاكية والغذائية برأسمال 300 مليون دولار في كل بلد. ويتم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل مكاتب متخصصة وبمساعدة وتحت إشراف صندوق التنمية الصناعية السعودي وقيادته. وتتمثل الجهات المساهمة في رأسمال الصندوق كقروض ميسرة في الجهات التالية: الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسات الدولية وخاصة IFC وغيرها، الصناديق الأخرى المحلية والإقليمية والدولية، المؤسسات والشركات المحلية لكل بلد.
2-	اتحاد المستثمرات العرب	**<u>المشروع التكاملي للصناعات العربية بمدينة ميدوم بمحافظة بني سويف</u>** الهدف: يهدف المشروع إلى تخصيص مجمع صناعي متكامل يمثل الصناعات المتميزة لكل دولة عربية، وإقامة مركز تدريب على احدث المستجدات التقنية العالمية لتخريج الكوادر الفنية والعمالة المدربة اللازمة للصناعات العربية، وإقامة معرض دائم يمثل سوق عربي مشترك، وإقامة مركز الخدمات اللوجيستية الخاص برجال الأعمال بهدف فتح أسواق محلية ودولية أمام منتجات مدينة ميدوم للصناعات، وإقامة مركز نموذجي لتأسيس الشركات لعقد الصفقات التصديرية من الصناعات العربية بالتعاون مع الحكومة المصرية، واعتماد نظام الإدارة البيئية المتكاملة وصداقة البيئة والجودة الشاملة في المصانع المقامة ونظم الايزو العالمية.
3-	مجلس الأعمال المصري الأوروبي	**<u>إنشاء شركة مصرية قابضة برأس مال خمس مليارات جنيه</u>**، يشارك رجال الأعمال المصريون فيها بنسبة 40%، ويطرح 60% للاكتتاب في مصر والعالم العربي، ثم تأسيس شركة مشتركة برأسمال عشرة مليارات جنيه، بحيث ستقوم هذه الشركة

Sally -projects

		بإنشاء ثلاث شركات متخصصة، الأولى لاستكشاف وتطوير حقول النفط، والثانية لتطوير مشاريع الأمن الغذائي، والثالثة للتسويق.
4-	أرتوك جروب للاستثمار والتنمية	1- حق الانتقال الحر بين الدول العربية عن طريق تأشيرة موحدة.
		2- تدعيم البنية الأساسية للدول العربية برا وبحرا وجوا.
		3- وجود بنية قانونية مدعمة لتنمية المناخ الاقتصادي مثل قانون موحد للاستثمار، وقانون موحد للتملك، توحيد المواصفات القياسية للبضائع، تدعيم قوانين حماية الملكية الفكرية، التعامل مع مشكلة شهادة المنشأ.
		4- إنشاء صناديق قطاعية، تنشأ حسب مجالات اهتمام الدول العربية المختلفة.

6- منظمات المجتمع المدني

1-	الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"	1- <u>مشروع دور المجتمع المدني العربي في مواجهة مشكلة التغيرات المناخية</u> الهدف: يهدف المشروع إلى دعم الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وإيجاد آليات لترسيخ الحوار المحلي في كل دولة بين مختلف قطاعات المجتمع، العمل على بناء القدرات بصورة علمية سليمة لكل عناصر المجتمعات المحلية في الدول العربية، المساهمة في وضع وتطبيق نماذج للتكيف مع التهديدات المتوقعة من جراء مشكلة التغيرات المناخية.
		2- <u>برنامج أثر التغير المناخي على الأنشطة الاقتصادية بالدول العربية</u>. الهدف: يهدف المشروع إلى توفير احتياجات الغلات الزراعية من المياه والبحث عن أسواق جديدة لاستيراد الحبوب وتحديد الآثار المحتملة للتغير المناخي على الجوانب الصحية، والترويج لمشروعات النشر ووسائل الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخداماتها، وتنمية الوعي وتعديل السلوك البيئي الخاطئ بهدف ترشيد استهلاك الطاقة، وإعادة تدوير المخلفات الصلبة، وتنمية الوعي وتعديل السلوكيات البيئية تجاه قضية المخلفات الصلبة ومشروعات للحفاظ على نوعية المياه ومكافحة التلوث.
		3- <u>الترويج لمشروعات لنشر وسائل الطاقة الجديدة والمتجددة</u> وتتضمن العديد من البرامج منها: التوسع في استخدام الطاقة للرياح، دعم الدول لأسعار الطاقة المتجددة، تشجيع الأبحاث العلمية وتداولها بين الدول العربية في هذا المجال، نشر التجارب الناجحة في هذا المجال.
		4- <u>تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخدامها</u>، وتتضمن العديد من البرامج منها: تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخدامها في المناطق المهمة والمناطق العشوائية، التوسع في مشروعات القروض الدوارة لشراء اللمبات الموفرة للطاقة والسخانات الشمسية، تشجيع أنماط الاستهلاك المستدام لموارد الطاقة.

Sally -projects

		5- **تنمية الوعي وتعديل السلوك البيئة الخاطئ بهدف ترشيد استهلاك الطاقة** وتتضمن: مفهوم ترشيد استهلاك الطاقة، عوائد ترشيد استهلاك الطاقة على الفرد والمجتمع، وسائل ترشيد استهلاك الطاقة، إنتاج مادة تعليمية للموضوعات السابقة على هيئة أنشطة تعليمية تمارس في رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي والثانوي.
		6- **إعادة تدوير المخلفات الصلبة**، وتتضمن التوسع في مشروعات الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة وإعادة تدويرها وتشجيع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية للاشتراك في هذا المجال نظرا لضخامة هذه المشكلة، تشجيع المصانع المختلفة للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية الخاصة بإعادة تدوير البلاستيك والورق والزجاج والقماش وإنتاج السماد العضوي، تشجيع استخدام السماد العضوي خاصة في المناطق المستصلحة حديثا للزراعة ونقل التجارب الناجحة في هذا المجال، نشر مشروعات إعادة تدوير المخلفات مما يؤدى إلى خلق وظائف والحد من البطالة بين الشباب.
		7- **تنمية الوعي وتعديل السلوكيات البيئية تجاه قضية المخلفات الصلبة** وتتضمن: تحديد حجم قضية المخلفات الصلبة في الدولة، أثارها الاقتصادية والاجتماعية، مناهج تعديل السلوك، التوعية بقضية الفرز من المنبع، ضرورة تنوير النفايات لخلق فرص عمل والاستفادة منها، التوعية بقضية الاستهلاك المستدام.
		8- **مشروعات للحفاظ على نوعية المياه ومكافحة التلوث**، وتتضمن التوسع في نشر خدمات الصرف الصحي، نشر وسائل تحديد بؤر تلوث المياه في كل دولة، الحد من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، القضاء على ورد النيل والأعشاب حول الترع والمساقى ومساهمة الشباب في ذلك، نشر فكرة روابط مستخدمة المياه والتوسع في تطبيقها.
		9- **مواجهة قضية العشوائيات في الدول العربية واقعها الحالي، واحتمالاتها المستقبلية**: من خلال العمل على وقف امتداد مناطق العشوائيات الحالية في الدول، دراسة احتمالات الوضع المستقبلي في الدولة إذا ما تم ترك العشوائيات على حالها، وضع خطط قصيرة وطويلة المدى لمعالجتها، تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في هذه المشروعات، توعية سكان العشوائيات بأنماط السلوك البيئة السليم وكذلك مشروعات التطوير هذه للمناطق، تنفيذ برنامج للارتقاء بالمستوى التعليمي لسكان العشوائيات، العمل على خلق فرص عمل محلية في مناطق العشوائيات، دراسة أنماط النمو السكاني للعشوائيات مستقبلا في ظل متغيرات متعددة وتوجيه الخدمات اللازمة للعشوائيات على ضوءه.
		10- **توجيه التربية البيئية والتعليم من اجل الاستدامة** بهدف تدعيم عقد التعليم والتنمية المستدامة 2005-2014 وتشمل التربية المائية وكيفية إدماجها في المناهج

Sally -projects

		والمقررات الدراسية.
		11- **وسائل تضيق الفجوة الغذائية في دول الوطن العربي**، وتشمل تحديد أنواع العجز الغذائي في الوطن العربي، تحديد وسائل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، تفعيل التجارة البينية بين الدول العربية دون المساس بالبيئة، تعزيز وجود مناطق متخصصة في الإنتاج الزراعي الصناعي في مختلف الدول العربية وتصدير إنتاجها إلى بقية الدول العربية، الاهتمام بالسودان باعتبارها سلة غذاء للوطن العربي وتنفيذ مشاريع الإنتاج الزراعي بها.
		12- **ظاهرة الاحتباس الحراري وإدماجها في المقررات الدراسية** وتتضمن: تحديد أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري في الدول المختلفة، تحديد نسبة مساهماتها في إنتاج غازات الاحتباس الحراري، إدماجها في المناهج والمقررات الدراسية.
		13- **نزيف الإسفلت وحوادث المرور في الدول العربية ودراسة للواقع وتقليل أثار المشكلة في المستقبل** وتتضمن: تربية مرورية نظامية وغير نظامية، تدريب رجال المرور على تنفيذ القوانين، دراسة الأسباب الرئيسية لحوادث المرور والعمل على حلها.
		14- **السكان والتنمية الصحية في الدول العربية** وتتضمن: حجم السكان واحتمالات النمو حتى عام 2020، العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والصحة، العلاقات المتبادلة بين البيئة والصحة، الرعاية الصحية ومؤشراتها، إشباع الحاجات البشرية، المشكلات البيئية الحالية في العالم العربي وتأثيراتها الصحية.
2-	الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار	**مشروع التطوير والتمكين الحضاري لقيادات معلمي الكبار** الهدف: يهدف المشروع إلى تمكين القيادات من معلمي وميسري محو الأمية وتعليم الكبار في المنظمات الحكومية وغير الحكومية من تطوير الأداء وبناء القدرات وفق احتياجات وخصائص الكبار. ويتضمن المشروع إعداد منهجية نظرية للدراسة والعملية التدريبية، إعداد دليل تدريبي يعتمد على بناء القدرات لقيادات محو الأمية والقائمين على منهجية التعلم النشط للكبار، إعداد دورة تدريبية مركزية واحدة للمدربين الأساسيين في الوطن العربي بهدف توحيد عمل المدربين وتطوير قدراتهم، إقامة خمسة عشر دورة فرعية يقوم بها المدربون الأساسيين في كل الأقطار العربية المشاركة، إصدار دراسة مقارنة عن الخصوصيات الجغرافية لمعلمي الكبار في الوطن العربي بناء على مخرجات ورش العمل العربية. وتستغرق مدة التنفيذ 18 شهر، وتقدر ميزانية المشروع بحوالي سبعون ألف دولار أمريكي.
3-	المنظمة العربية للمعاقين	**إقامة أمانة خاصة لمتابعة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة في ديسمبر 2006.** الهدف:

Sally -projects

		وتهدف هذه الأمانة إلى ما يلي:- 1- التعاون مع الدوائر الحكومية المختصة وجمعيات الأشخاص المعوقين وغيرها من منظمات المجتمع المدني علي تشكيل إستراتيجية وطنية لتنفيذ أحكام الاتفاقية. 2- عقد مؤتمرات وندوات إقليمية، ومتابعة محاور الاتفاقية ووضع خطط تنفيذية لكل محور. إنشاء وتفعيل جمعيات الأشخاص المعوقين، وإدخال موضوع الإعاقة في المناهج التعليمية، والاتفاق علي لغة إشارة عربية موحدة. 3- اعتماد سياسات الدمج المبكر للأطفال المعوقين في المؤسسات التعليمية. 4- دعم الأبحاث الجامعية حول الإعاقة لتشجيع إنشاء مراكز دراسات حول الإعاقة في الجامعات. إدخال الأشخاص المعوقين في مؤسسات الضمان الاجتماعي.
4-	المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية	**<u>المبادرة الإقليمية حول تفعيل المسئولية الاجتماعية للإعلام العربي</u>** الهدف: وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير وتنفيذ إستراتيجية إعلامية طويلة المدى تضمن استمرار تبادل المعلومات المختلفة بين المؤسسات الحكومية والخاصة والجهات المعنية من أجل ترسيخ مفهوم المسئولية الاجتماعية ونشر ثقافة العطاء من أجل التنمية، إمداد الصحفيين والإعلاميين بالمعلومات الكافية عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، تبادل الخبرات والدروس المستفادة من الدول العربية المختلفة في نشر وتدعيم ثقافة المسئولية الاجتماعية، تعزيز قدرات الإعلاميين وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في المؤتمرات. وتتمثل الأنشطة المقترحة فيما يلي:- 1- تنظيم ثلاث مشاورات إعلامية إقليمية. 2- اقتراح دعوة خبراء في مجال الإعلام. 3- تحديد وفد إعلامي من المنطقة العربية.
5-	المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات	1- **<u>تنظيم منبر حوار حول الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى العربي في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات</u>** الهدف: يهدف في إطار البرنامج المتعلق بعقد اجتماع لمدة يومين لرجال الأعمال والقطاع الخاص والمجتمع المدني على هامش القمة، إلى تخصيص مجال زمني لتنظيم منبر حوار حول الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وفتح فضاء على موقع واب المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات لبرمجة لقاءات فردية بين مؤسسات عربية ناشطة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ورجال أعمال وأصحاب القرار على مستوى البلدان العربية المشاركة في الاجتماع، هذا بالإضافة إلى التكفل بتنسيق مشاركة الشركات العربية الناشطة في حقل تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في فعاليات المعرض الذي سيقام على هامش القمة.

Sally -projects

		2- <u>تطوير مؤشرات مجتمع المعلومات بالوطن العربي</u> الهدف: يهدف إلى اعتماد مجموعة أساسية دنيا من المؤشرات متكونة من 42 مؤشرا (الأشخاص والعائلات، المؤسسات الاقتصادية، البنية التحتية في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات)، ومتابعة المبادرات القائمة لتطوير محتوى هذه المجموعة حتى تغطي مختلف جوانب مجتمع المعلومات مثل الإدارة الالكترونية والتعليم والتدريب، هذا بالإضافة إلى تطويع هذا الإطار وتطبيقه في الوطن العربي مع إدراج مؤشرات إضافية تخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوطن العربي واحتياجاته، وإعداد أرضية لانجاز تقويم موضوعي لموقع الوطن العربي دوليا وإقليميا.
		3- <u>التلفزيون النقال</u> الهدف: يهدف إلى دراسة نموذج التلفزيون النقال الأكثر تماشيا مع المنطقة العربية، وإدخال التلفزيون النقال في المنطقة العربية مع الأخذ في الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي والنماذج التجارية للتلفزيون النقال والإطار القانوني والتشريعي الذي يتماشى مع هذه السوق الجديدة.
		4- <u>منتدى عربي حول منظومة المفتاح العمومي للإمضاء الالكتروني</u> الهدف: يهدف إلى إعداد نماذج من الأطر القانونية لحث الدول الأعضاء على تطوير المبادلات الالكترونية المؤمنة فيما بينها مع الاستفادة من التجارب الدولية، والمساعدة على تكوين المهارات وتحث متخذي القرار والتقنيين على أهمية السلامة في المبادلات الالكترونية، وتحديد جملة من المعايير والمواصفات الواجب اعتمادها على مستوى البني التحتية والخدمات التطبيقات ذات العلاقة، والعمل على إيجاد آليات للاعتراف المتبادل بالإمضاء الالكتروني بين الدول العربية.
		5- <u>إرساء آلية عربية للتضامن الرقمي وللنهوض بالمحتوى الرقمي</u> الهدف: يهدف إلى التقليص من الفجوة الرقمية بين مختلف بلدان الوطن العربي وداخل البلد الواحد وإلى مزيد من النهوض بالمحتوى الرقمي العربي، هذا بالإضافة إلى تثمين ما تم اعتماده على المستوى الدولي في هذا المجال مثل الصندوق العالمي للتضامن وصندوق التضامن الرقمي.
		6- <u>إنشاء سوق افتراضية عربية على الواب للمناقصات والمشتريات</u> الهدف: تهدف إلى دعم التبادل التجاري بين الدول العربية وتمهيدا لإنشاء سوق عربية مشتركة وتثمينا لما توفره تكنولوجيات الاتصال والمعلومات من إمكانيات في هذا

Sally -projects

		المجال.
		7- **إرساء إطار لاعتماد المواصفات الدولية المتعلقة بتحقيق النفاذ الرقمي للجميع e-accessibility** الهدف: يهدف إلى تيسير النفاذ الرقمي إلى الخدمات الالكترونية وتوسيع دائرة استخداماتها على الفئات ذات الاحتياجات الخاصة وذلك بمساهمة كافة الأطراف المعنية من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني، ويتم ذلك من خلال بلورة خطة عمل عربية بهدف تأهيل مواقع الواب الحكومية بما ييسر نفاذ الأشخاص المعاقين، ودعوة الدول والعربية إلى جرد مواقع الواب الحكومية ودراسة كافة النواحي الخاصة بالنفاذ الرقمي، وإعداد منهجية عربية لتوحيد الجوانب الخاصة بالنفاذ، وتطوير عدد من المنظومات والآليات لتسهيل النفاذ لمواقع الواب للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعوة البلدان العربية إلى تأهيل مواقع الواب الحكومية وجعلها تستجيب لمقاييس النفاذ الدولية.
6-	الاتحاد العربي للجمعيات غير الحكومية للوقاية من الإدمان	**مشروع إنشاء الصندوق القومي العربي لوقاية النشء من التعاطي** الهدف: مساعدة الاتحاد والجامعة على وضع إستراتيجية قومية عربية لتنمية مهارات النشء وحمايتهم من التعاطي والإدمان ومتابعة تنفيذ برامجها مع الجهات المعنية، الإعداد المتكامل للنشء وتمكينه من مناهضة المخدرات، دعم دور الأسرة باعتبارها خط دفاع أساسي لمواجهة المشكلة، بناء قدرات الجمعيات الأهلية المعنية ودعم دورها لتيسير مشاركة المجتمع في الوقاية وتنفيذ مشروعات أهلية لتعبئة المجتمع المحلي لمناهضة المخدرات، تنفيذ حملات إعلامية متكاملة لمواجهة مشكلة المخدرات، التعرف على خارطة الإدمان في الوطن العربي.
7-	**الجمعية المصرية العامة لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات**	**تكوين اتحاد عربي لمكافحة المخدرات والمسكرات والتدخين** تشارك فيه الدول العربية ويتم عقد مؤتمرات في الدول المشاركة في هذا الاتحاد لتوعية الشباب من أخطار المخدرات والمسكرات والتدخين.
8-	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	1- صناديق الوقف الإسلامي 2- بنك الأعمار الدولي 3- شركة فرص لاستكشاف الفرص الاستثمارية 4- شركات زيادة التبادل السياحي 5- الشركة الإعلامية للرؤيا الموحدة 6- شركات تدريب وتوظيف العمال 7- منظمة الجودة الشاملة 8- مناطق التجارة الحرة

		9- التأشيرات المفتوحة لرجال الأعمال 10- مراكز لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 11- شركات تقنية المعلومات والاتصالات
8-	الجمعية التونسية للأمهات	1- تنظيم معرض منتجات عربية من أيادي أمهات ريفية 2- تمكين الأسرة العربية اقتصاديا واجتماعيا من خلال تكوين وتدريب الأم العربية "النموذج التونسي" من خلال التجارب الناجحة للجمعية التونسية للأمهات 3- تفعيل نشاط الشبكة العربية الأفريقية لتمكين المرأة والأم وتأهيلها لمواكبة تنفيذ أهداف ألفية الأمم المتحدة للتنمية.

الكويت 2009

القمة العربية

الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

قـرار القمـة العربيـة (19)
رقم (365) الرياض 29 مارس 2007
لعقد القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

عقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على المذكرة المقدمة من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية،

- ومواصلة لما اقرته القمم العربية بشأن تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك، وضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية، مع تقدير كافة الجهود التي قامت بها الجامعة بأجهزتها المختلفة ومنظماتها المتخصصة في سبيل وضع استراتيجيات متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح،

- وأخذا في الاعتبار أهمية الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالنسبة لمفهوم الأمن العربي الشامل،

يقـــرر

1- عقد قمة عربية تخصص فقط للشئون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها.

2- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة، واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:

أ- كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره احد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.

مراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات قبل أن تؤتي ثمارها.

ب - التدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.

ج - الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يصب في النهاية في مصلحة العمل العربي المشترك.

د- إعطاء أولوية لمشروعات البنية التحتية كشبكات الطرق والطيران، والربط الكهربائي والاتصالات.

و- صياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدراتها المؤسسية.

3- يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري يتضمن المراحل التي تم إنجازها في الإعداد لهذه القمة بما في ذلك مشروع جدول أعمالها، والوثائق والأنشطة التحضيرية الأخرى.

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية

الكويت – يناير 2009

المنسق العام
للقمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

اجتماع هيئات الاستثمار العربية والمؤسسات المالية في الدول العربية

القاهرة 9-10 يناير 2008

اجتماع هيئات الاستثمار العربية
والمؤسسات المالية في الدول العربية
القاهرة 9-10 يناير 2008

عقدت هيئات الاستثمار العربية والمؤسسات المالية في الدول العربية اجتماعا تحضيريا بالقاهرة في يومي 9 و 10 يناير 2008 من منطلق أن الأمر يتطلب النهوض بتجربة الجامعة العربية وتطويرها للوصول إلى مرحلة تحقق بناء القوة الشاملة العربية المشتركة في جوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوى العلاقات العربية. لأنه بالرغم من توسع الجامعة الفيا من سبع دول عام 49 إلى 22 دولة حاليا إلا أن التوسع الراسي بتعميق العلاقات لم يحدث بنفس القدر فنجد

اولا - التجارة البينية 12% من اجمالي التجارة الخارجية.

مازالت التجارة الحرة تواجه قيود فنية وغير جمركية وبيروقراطية.

ثانيا يتفق عقد المؤتمر مع تطور العمل الاقتصادي العربي المتمثل في

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي 1951. والتي قررت إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- نشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1957 الذي اسس السوق العربية المشتركة 1964.
- إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري 1981.
- تبنت الدول العربية 1997 قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تكون مجلس التعاون الخليجي الذي ينسق السياسية الاقتصادية ويرتقي بالعلاقات الجمركية ويسعى لإصدار العملة الموحدة

ثالثا: اهمية السعي لتقدم التعاون الاقتصادي العربي في ظل السياق العالمي الذي اصبح ملتزما

- بالجات ومنظمة التجارة العالمية 1994 واتفاقات تحرير التجارة العربية البينية، وتحرير التجارة، والإصلاح الاقتصادي الوطني والتوافق مع المنافسة، والإجراءات الوقائية للممارسات الضارة، وقواعد المنشأ، النظم الجمركية والمواصفات وغيرها.
- الاتفاقيات المعقودة في نطاق الجامعة في شقها الاقتصادي نظام فرعي من نظام التجارة العالمية الذي يسمح بقيام التجمعات الإقليمية وصولا للوحدة الاقتصادية.
- اهمية تحديد هدف العمل الاقتصادي العربي، هل تحرير التجارة السلعية ام إقامة نظام اقتصادي متكامل كنموذج للنمو المشترك الذي يحقق مصالح الجميع.

رابعا: اهمية تقوية التكتلات العربية في مواجهة التكتلات الاخرى عن طريق

- الارتفاع بمستوى التجارة البينية العربية، وتحقيق اهداف ابعد من المنطقة الحرة، وتاهيل الدول لتحرير التجارة العربية على اسس المنافسة، ومعايير التجارة العالمية.
- معالجة قصور الإنتاج العربي عن تلبية احتياجات السوق العربية، خاصة التجهيزات الصناعية، ووسائل النقل، والسلع الغذائية، والحاجة إلى تنمية وتنويع وتكامل الإنتاج الصناعي العربي.
- السعي لإقامة نظام اقتصادي عربي فعال في ظل نظم التجارة ووسائل الدفع، والنقد المتاحة.

خامسا ضرورة زيادة الاستثمار العربي البيني الذي يبلغ 60 مليار ومع العالم الخارجي 1200 مليار اي بنسبة 5% ويرجع ذلك الى

- عدم ملائمة البيئة الاستثمارية وعدم كفاية التنسيق وعدم اتساع الاسواق لرأس المال المتوافر وسيطرة الحماية على التجارة والقيود على حركة رأس المال وعدم الاستقرار نتيجة الحروب وتعثر السلام.
- الحاجة ماسة لتبني مشروعات قومية تخدم التطور الاقتصادي العام في قطاعات الخدمات والاستثمار والزراعة والصناعة العمالة والاتصالات والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والتعمير.

سادسا إعطاء اولوية للقطاع الخدمات المتمثل في السياحة والتعليم والإنشاء والتعمير والنقل والخدمات المالية والاتصالات.

سابعا اهمية تطوير الاتفاقيات العربية وبخاصة منطقة التجارة الحرة من خلال

- قواعد للمنافسة ومنع الاحتكار قواعد للمنشأ على اسس تفضيلية التخلي عن القوائم السلبية حرية انتقال رأس المال والخدمات وعوامل الإنتاج تحرير انتقال الافراد دور محوري للقطاع الخاص وتعزيز البنية الاساسية إنشاء بنك للاستثمار العربي.
- الاتجاه للقطاعات المرشحة للتعاون العربي في النقل والمواصلات وشبكة الطرق والكباري والاتفاق الطاقة والربط الكهربائي التكامل الصناعي في الصناعات الهندسية والنسجية البرمجيات وغيرها الابحاث العلمية المشتركة حرية حركة الافراد.
- تبني رؤية للتكامل الاقتصادي تقوم على الإصلاح الداخلي وفتح اسواق خارجية وتخفيف قيود الاستثمار وتشجيع المنافسة وتجارة الخدمات وخفض الاعباء على المنتجين والمصدرين والحد من البيروقراطية ومن جماعات المنتفعين من الاوضاع الحمائية.

- اضطلاع الجامعة بتوفير الخبرة الفنية، وآليات المشورة والتحكيم والدعم الفني، ومتابعة التطورات الاقتصادية العربية والعالمية، تقديم المشورة ومساندة القطاع الخاص والتنسيق في المفاوضات العربية على المستويات العالمية والإقليمية.

ثانيا: دعم منطقة التجارة العربية من خلال:

- تقوية الجامعة العربية، وتعظيم صلاحيات أجهزتها، دعم المؤسسات العربية الحالية، الاتفاق على قواعد المنشأ العربي وبالتالي إعفائها من الرسوم الجمركية.
- استثمار العناصر الايجابية المتمثلة في التوسع في تطبيق آليات السوق الحر وإبرام اتفاقيات لإقامة مناطق التجارة الحرة.
- تنويع الأدوات المالية المبتكرة لتطور الأنشطة الاقتصادية العربية، وتقوية العلاقات بين المؤسسات المالية العربية.

تاسعا: ضرورة مواجهة التحديات المتمثلة في ازدياد معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض الأوضاع المعيشية، هجرة رؤوس الأموال والعقول والكفاءات وتدهور البنية التحتية الذي يتسبب في إطالة الاستثمارات المشتركة وانسياب التجارة البينية، تطوير آليات التنمية بحيث تواكب المخرجات التعليمية احتياجات التنمية ومتطلبات السوق العالمية.

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية - الكويت - يناير 2009

المنسق العام
للقمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

اجتماع
دور المفكرين العرب
في تعزيز
التعاون العربي

4 يونيو 2008 بمقر الأمانة العامة

اجتماع حول المفكرين العرب
في تعزيز التعاون العربي
4 يونيو 2008
بمقر الأمانة العامة

صدر عن القمة العربية الدورية التي عقدت بالرياض في مارس 2007 القرار رقم 365 بتاريخ 2007/3/29 والذي دعا إلى عقد **قمة عربية تخصص للشئون الإقتصادية والتنموية والإجتماعية** بهدف تعزيز علاقات التعاون المشترك بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة. وذلك بناء على المبادرة التي قدمت من دولتي الكويت ومصر بشأن تعزيز العمل العربي المشترك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

كما طالب قرار القمة بضرورة تعزيز دور شركاء التنمية – القطاع الخاص ورجال الاعمال والشركات ومؤسسات المجتمع المدني – في عملية التحضير للقمة. ولذلك كلفت القمة العربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد للقمة التنموية بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس العربية واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الاعمال.

وفي هذا الإطار عقدت الأمانة العامة اجتماع حول دور المفكرين العرب في تعزيز التعاون العربي في 4 يونيو 2008 بمقر الأمانة العامة. ودعت إليه عددا من المفكرين ومديري المراكز البحثية على مستوى الوطن العربي للمشاركة في فعاليات الاجتماع. وتضمن الاجتماع جلسة افتتاحية ومناقشات عامة.

وجاءت المناقشات العامة لتعبر عن اقتراحات الحضور فيما يعرض على القمة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية وتمثلت تلك المقترحات فيما يلي:-

- إعلاء قيمة العمل العربي المشترك وتاكيد العزم على تفعيله.
- أن تتوافر الإرادة السياسية للتكامل العربي، وترجمة هذه الإرادة إلى خطوات عملية محددة.
- أن تتخذ القمة قرارات قابلة للتنفيذ ومبادئ محددة.
- إصلاح نظم الحكم بما يكفل القضاء على الفساد وتحقيق المشاركة الحقيقية في صنع القرار.
- تقديم خطة على مستوى الوطن العربي تحدد فيها ما تستطيع كل دولة القيام به بما يتناسب وإمكانياتها. هذا بالإضافة إلى تحديد رؤية واحدة عن الدول العربية.
- إنشاء مرصد استراتيجي لتكوين رؤى إستراتيجية موحدة للدول العربية.
- الاهتمام بموضوعات الغذاء والطاقة وجعلهما من أولى الموضوعات التي تعرض على القمة الاقتصادية.
- إنشاء اكاديمية للبحث العلمي لحل مشكلات الامن المائي والغذائي والمناخي والطاقة.
- إنشاء الصندوق العربي لتمويل نشاط البحث والتطوير.
- توحيد البرامج الدراسية. فالفرانكفونية اصبحت اكثر فرانكفونية والانجلفونية اصبحت اكثر انجلفونية ولم يوجد برنامج عربي لربط الدول العربية.
- حسن إدارة الموارد الطبيعية في المجتمع العربي، والحفاظ على المحميات الطبيعية.
- إقامة مرفق البيئة العربي.
- الاهتمام بالتعليم والصحة والمرافق العامة.
- تطوير وسائل المواصلات.
- إنشاء مركز عربي لتطوير التكنولوجيا.
- إنشاء صندوق عربي للبحث العلمي والتكنولوجي والامن الغذائي والمائي والإنتاج المعرفي.

- تسهيل التأشيرات وشروط الإقامة وتيسير الانتقال بين الدول العربية، حتى نساعد على حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربية.
- إصدار بطاقة المستثمر العربي.
- إنشاء صندوق عربي لتمويل المشروعات التنموية.
- تنفيذ مشروع للنقل بين مصر والسودان.
- سن قواعد قانونية وتشريعات تحكم رؤوس الأموال الأجنبية.
- تدعيم المنافسة ومكافحة الاحتكار على مستوى الوطن العربي.
- إيجاد بنية عربية تشريعية موحدة تسمح بالتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.
- إنشاء هيئة للتحكيم وفض المنازعات.
- تأسيس جامعة على مستوى الوطن العربي، ويكون لها فرع في كل دولة عربية.
- الاهتمام بمجال التكنولوجيا الحيوية، والتنقيب عن الموارد الوراثية والجينات.
- إنشاء بنك الجينات العربي.
- إنشاء شركة عربية مشتركة للزراعة واستصلاح الأراضي.
- إنشاء الصندوق العربي لتمويل مشروعات تشغيل الفقراء وإنتاج متطلبات إشباع حاجاتهم للغذاء والكساء والتعليم.
- وضع آلية تعويضية لعلاج الآثار المنافسة، التي تنشأ مع تحرير التجارة البينية العربية.
- الاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة، وصناعات مواد التشغيل وأجهزة القياس والمعايرة، وأجهزة تحكم التوجيه، والمستلزمات الطبية.
- إنشاء أكاديمية صحية في العالم العربي تهدف إلى تقديم رعاية صحية لإصابات العمل، وإصابات المهنة، وحالات الطوارئ.
- إنشاء بنك للتمكين الاقتصادي والإنتاجي للفقراء على غرار جرامين بنك تسهم فيه الدول العربية.
- تنفيذ مشروعات عربية مشتركة في مجال الطاقة المتجددة، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتدوير المخلفات الزراعية.

الكويت 2009

المنسق العام
للقمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

تساؤلات
حول القمة العربية
الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

تساؤلات حول القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

• ما الفرق بين القمة الدورية والقمة الخاصة؟

القمة الدورية هي قمة تعقد بشكل دوري ومنتظم ومستمر. اما القمة الخاصة فهي قمة تعقد لشأن معين وتنتهي بانتهاء بحث هذا الشأن.

• لماذا قمة اقتصادية خاصة؟

لإعطاء الوقت الكافي للقضايا الاقتصادية والتنموية والاجتماعية. وبذل الجهد والفكر من اجل تعزيز التعاون العربي الفاعل في مجالات التنمية الشاملة. والتصدي لمجموعة التحديات التي تواجهها الامة العربية في الوقت الحاضر ومتطلبات بناء مستقبلها بما يحقق تطلعات شعوبها. وتتمثل تلك التحديات فيما يلي:-

1- **تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين ابناء الوطن العربي.**
2- **تدهور الاوضاع المعيشية للمواطن بشكل عام.**
3- **تواضع حجم التجارة العربية البينية وتواضع حجم الاستثمارات المحلية.**
4- **هجرة رؤوس الاموال والعقول والكفاءات العربية إلى الخارج.**
5- **ضعف البنية التحتية في كثير من البلدان العربية (الطرق. المياه. الكهرباء. وسائل الاتصال).**
6- **عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة العالمية.**

• ما هي أهداف القمة؟

1- تدعيم علاقات التعاون المشترك بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

2- بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة.

3- تفعيل اتفاقات التعاون الثنائية والإقليمية بما يسهم في تطوير اقتصاديات الدول العربية.

4- تعزيز آليات التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية الاخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية.

5- اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي، وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.

• من المكلفون بالتحضير للقمة ؟

كلفت القمة العربية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة للجامعة العربية بالإعداد للقمة التنموية بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الاعمال، حيث طالب قرار القمة رقم 365 بضرورة تعزيز دور شركاء التنمية – القطاع الخاص ورجال الاعمال والشركات ومؤسسات المجتمع المدني – في عملية التحضير للقمة. كما انشأت الجامعة العربية لجنة التسيير وتم تعيين منسق عام لضمان التنسيق بين الحكومات والهيئات المختلفة وفروع الامانة العامة.

• ما هي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية على المستوى العربي التي من المحتمل بحثها في القمة؟

1- الاستثمار وتطوير القطاع الإنتاجي.
2- التجارة بما في ذلك الاتحاد الجمركي وتجارة الخدمات.
3- البنية التحتية وخاصة: النقل، السياحة، الكهرباء، الاتصالات.
4- الصحة.
5- التعليم.
6- الفقر والبطالة.
7- التحديث والإصلاح.

• ما هي معايير اختيار البرامج والمشروعات للعرض على القمة العربية المقترحة؟

1- ان تعمل على تعزيز التكامل والاندماج في الوطن العربي.
2- ان يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وتسهم في رفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
3- ان يكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا في اختيارها وتمويلها وتنفيذها.
4- ان تراعي المدى الزمني الذي يستغرقه تنفيذها قبل ان تؤتي ثمارها.
5- ان تتضمن آليات تمويلها وتنفيذها.

6- أن يكون من بين تلك البرامج والمشروعات ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية لبعض الدول العربية وقدراتها المؤسسية المتباينة.

7- أن تراعي الاحتياجات التنموية للدول العربية.

8- أن تكون معززة بدراسات.

• ما هي الاجتماعات التي عقدتها الأمانة العامة للتحضير للقمة؟

1- اجتماع اتحاد المصارف العربية في الفترة 7 - 2007/11/8.

2- اجتماع للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بمقر الأمانة العامة حيث تناول لقاء للقطاع الخاص في الفترة 10 - 11 ديسمبر 2007 يضم قياداته الرئيسية والفاعلة.

3- اجتماع للمنظمات العربية المتخصصة في الفترة 24 - 2007/12/27 وذلك للوقوف على ما يمكن أن تشارك به هذه المنظمات في القمة المقترحة.

4- اجتماع استثنائي للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك خلال الفترة 24-2007/12/27.

5- اجتماع هيئات الاستثمار العربية والمؤسسات المالية في الدول العربية في الفترة 9 - 2008/1/10.

6- اجتماع للسفراء الاجانب وممثلي المنظمات الدولية المعتمدين بالقاهرة بمقر الامانة العامة في 2008/1/21.

7- اجتماع لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي حول سبل تنمية وتشجيع وحماية الاستثمار في الوطن العربي في 2008/2/6.

8- اجتماع وزراء الهجرة والمغتربين بمقر الامانة العامة خلال الفترة 18 - 19 فبراير 2008

9- اجتماع منظمات المجتمع المدني بمقر الامانة العامة في الفترة 12 - 13 مارس 2008.

10- اجتماع رجال الاعمال العرب بمقر الامانة العامة في 18 مارس 2008.

11- اجتماع دور المفكرين العرب في تعزيز التعاون العربي بمقر الامانة العامة في 4 يونيو 2008.

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

الكويت - يناير 2009

المنسق العام
للقمة العربية للإقتصادية
والتنموية والإجتماعية
جامعة الدول العربية

خلفية عن
القمة العربية الإقتصادية
والتنموية والإجتماعية

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
ورقة خلفية

صدر عن القمة العربية الدورية التي عقدت بالرياض في مارس 2007 القرار رقم 365 بتاريخ 2007/3/29 والذي دعا إلى عقد قمة عربية تخصص للشئون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف تعزيز علاقات التعاون المشترك بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة. وذلك بناء على المبادرة التي قدمت من دولتي الكويت ومصر بشأن تعزيز العمل العربي المشترك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتي اشارت إلى ستة تحديات تواجهها الامة العربية وتتمثل فيما يلي

1. تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين ابناء الوطن العربي.
2. تدهور الاوضاع المعيشية للمواطن بشكل عام.
3. تواضع حجم التجارة العربية البينية وتواضع حجم الاستثمارات المحلية.
4. هجرة رؤوس الاموال والعقول والكفاءات العربية إلى الخارج.
5. ضعف البنية التحتية في كثير من البلدان العربية (الطرق - المياه - الكهرباء - وسائل الاتصال).
6. عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة العالمية.

طالب قرار القمة رقم 365 بضرورة تعزيز دور شركاء التنمية - القطاع الخاص ورجال الاعمال والشركات ومؤسسات المجتمع المدني - في عملية التحضير للقمة. وذلك كلفت القمة العربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة للجامعة العربية بالإعداد للقمة التنموية بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس العربية واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الاعمال.

بادر معالي الأمين العام للجامعة إلى دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعقد دورة استثنائية تخصص للتحضير لعقد القمة العربية. وعقدت الدورة في يونيو2007. وصدر عنها قرار رقم1703بتشكيل اللجنة الوزارية التحضيرية للقمة العربية من 6 دول عربية (دول ترويكا القمة وتضم كل من السودان والسعودية وسوريا ودولة رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودولتي المبادرة للدعوة لعقد القمة العربية. الكويت ومصر).

عقدت اللجنة التحضيرية على مستوى كبار المسئولين خمسة اجتماعات للتحضير لاجتماعات اللجنة التحضيرية على المستوى الوزاري. كما عقدت اللجنة التحضيرية على المستوى الوزاري ثلاث اجتماعات حتى تاريخه للتحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية. ونتج عنها تحديد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاولوية على المستوى العربي. حيث تتمثل هذه القطاعات فيما يلي :-

1. الاستثمار وتطوير القطاع الإنتاجي.
2. التجارة بما في ذلك الاتحاد الجمركي وتجارة الخدمات.
3. البنية التحتية وخاصة النقل. السياحة. الكهرباء. الاتصالات.
4. التحديث والإصلاح.
5. الصحة.
6. التعليم.
7. الفقر والبطالة.

كما قامت اللجنة التحضيرية بوضع مجموعة من المعايير لاختيار البرامج والمشروعات للعرض على القمة العربية المقترحة. ودعوة المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة واتحادات القطاع الخاص إلى تقديم مقترحاتها بشأن الموضوعات والبرامج والمشاريع التي ترى عرضها على القمة. وتمثلت المعايير التي يتعين توافرها في هذه البرامج والمشروعات فيما يلي :-

1. أن تعمل على تعزيز التكامل والاندماج في الوطن العربي.
2. أن يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وتسهم في رفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهة الاجتماعية.
3. أن يكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا في اختيارها وتمويلها وتنفيذها.
4. أن تراعي المدى الزمني الذي يستغرقه تنفيذها قبل أن تؤتي ثمارها.
5. أن تتضمن آليات تمويلها وتنفيذها.
6. أن يكون من بين تلك البرامج والمشروعات ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية لبعض الدول العربية وقدراتها المؤسسية.
7. أن تراعي الاحتياجات التنموية للدول العربية.
8. أن تكون معززة بدراسات.

عين الامين العام في اول اكتوبر السفيرة/ مرفت تلاوي كمنسق عام للقمة الاقتصادية. وذلك لتنسيق الاعمال التحضيرية للقمة بين الاطراف المختلفة سواء الحكومات او المنظمات المتخصصة او الهيئات والاتحادات النوعية.

شكل الامين العام في اكتوبر 2007 لجنة رفيعة المستوى (لجنة تسيير) في إطار الامانة العامة. تضم كل من المنسق العام للقمة والامناء العامين المساعدين للقطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلام والموارد البشرية والمالية. والتي اصبحت تعرف باسم "لجنة التسيير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية". وبدأت اللجنة اجتماعاتها اعتبارا من اكتوبر 2007 وعقدت عدة اجتماعات تحضيرية - ومازالت اجتماعاتها مستمرة حتى الآن - تناولت إعداد جداول اعمال الاجتماعات وبرامج العمل وتجهيز وثائق القمة. والتغطية الإعلامية والميزانية التقديرية للإعداد والتحضير للقمة العربية المقترحة. كما تم توسيع عضوية لجنة التسيير بحيث تضم مشاركة جميع القطاعات المعنية بموضوعات القمة.

قامت الامانة العامة بمخاطبة حكومات الدول العربية. والمنظمات. والاتحادات. والهيئات. والصناديق والمجالس المتخصصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في الدول العربية. والتي قدمت إلى الامانة العامة 280 مشروع يتم دراستها وتحليلها في الوقت الحالي تمهيدا لتبني ما يتناسب منها واهداف القمة.

درس عدد من المجالس الوزارية المتخصصة الآليات والبرامج والمشروعات المحالة إليها من قبل الامانة العامة وابلغ كل من مجلس وزراء النقل العرب. والمجلس الوزاري العربي للبيئة. ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. مجلس وزراء العرب المعنيين بشئون الكهرباء. للمجلس الوزاري العربي للسياحة بتوصياتهم بشأن تبني القمة لبعض المشروعات التي قدمت إلى الامانة العامة

عقدت الامانة العامة لجامعة الدول العربية عدة اجتماعات تحضيرية للقمة الخاصة بهدف بلورة رؤية القطاع الخاص بشأن تحديد البرامج والمشروعات التي يرى عرضها على القمة العربية المقترحة. وتمثلت هذه الاجتماعات فيما يلي:-

اجتماع اتحاد المصارف العربية بقطر

1. اجتماع اتحاد المصارف العربية في الفترة 7 – 2007/11/8.
2. اجتماع للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بمقر الامانة العامة حيث تناول لقاء للقطاع الخاص في الفترة 10 – 11 ديسمبر 2007 يضم قياداته الرئيسية والفاعلة.
3. اجتماع للمنظمات العربية المتخصصة في الفترة 24 – 2007/12/27 وذلك للوقوف على ما يمكن ان تشارك به هذه المنظمات في القمة المقترحة.

4- اجتماع هيئات الاستثمار العربية والمؤسسات المالية في الدول العربية في الفترة 9 – 2008/1/10.
5- اجتماع البرلمان العربي بمقر الامانة العامة خلال الفترة 8 - 2008/3/9.
6- اجتماع للسفراء الاجانب وممثلي المنظمات الدولية المعتمدين بالقاهرة بمقر الامانة العامة في 2008/1/21.
7- اجتماع وزراء الهجرة والمغتربين بمقر الامانة العامة خلال الفترة 18 - 19 فبراير 2008
8- اجتماع منظمات للمجتمع المدني بمقر الامانة العامة في الفترة 12 – 13 مارس 2008.
9- اجتماع رجال الاعمال العرب بمقر الامانة العامة في 18 مارس 2008.
10- اجتماع دور المفكرين العرب في تعزيز التعاون العربي بمقر الامانة العامة في 4 يونيو 2008.

كانت اللجنة التحضيرية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية قد عقدت اجتماعها الخامس على مستوى كبار المسئولين بمقر الامانة العامة يوم الاربعاء 2008/2/13. وناقشت تقريرا حول التقدم المحرز للتحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي سيعرض على الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية الوزارية ومن ثم العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (81). كما ناقشت اللجنة خطة العمل المقترحة للإعداد للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، والتي تضمنت الموضوعات المقترح إدراجها على القمة وقد اعتمد في اختيارها على تقرير وتوصيات الاجتماع الاول للجنة التحضيرية الوزارية.

في إطار قمة دمشق 29 -30 مارس 2008 ، تم إعداد تقرير مرحلي عن الخطوات التي اتخذت منذ صدور قرار قمة الرياض مارس 2007 حتى انعقاد قمة دمشق. وقد أوضح التقرير القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الإعداد للقمة سواء من الناحية التنظيمية أو الموضوعية.

عند عرض ومناقشة هذا التقرير أمام الدول كانت الملاحظات إيجابية ومساندة لعقد القمة. وقد أوضحت العديد من المداخلات اهمية هذا الحدث الاقتصادي والتنموي والاجتماعي. وقد رحب صاحب السمو أمير دولة الكويت في كلمته بعقد القمة في الكويت وأكد

على موعد انعقادها في يناير 2009. واقترح سموه إقامة معرض ومؤتمر لرجال الاعمال ضمن الفاعليات الجانبية للقمة. وقد وافق الحضور على مساندة الاعمال التحضيرية للقمة والمطالبة بمزيد من بذل الجهد من اجل إنجاحها. كما وافقت الوفود على المقترحات الواردة في تقرير الامانة العامة. وتم تخصيص مبلغ 2.000.000 (مليوني دولار امريكي) للاعمال التحضيرية للقمة. وقد تم إقرار هذا التوجه من قبل جميع اللجان المختصة (كبار مسئولين – ووزراء مالية – للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – مجلس الجامعة على مستوى القمة).

كما صدر عن قمة دمشق قراران بشأن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت. تناول احدهما الموافقة على تخصيص مبلغ 2000000 (مليوني دولار امريكي) لهذا الغرض. والآخر رحب باستضافة دولة الكويت للقمة. وبالفعاليات المصاحبة لها. وثمن القرار الاعمال التحضيرية التي تقوم بها الامانة العامة للجامعة للإعداد للقمة. ودعا الدول العربية لمساندة هذه الاعمال التحضيرية.

وسوف تستمر الامانة العامة للجامعة العربية في الفترة القادمة في عقد اجتماعاتها التحضيرية استعدادا للقمة المرتقبة. وذلك بالتعاون مع المنسق العام للقمة. وستسعى لتنفيذ المهام التالية -

1- دراسة وتحليل المقترحات الواردة إلى الامانة العامة من قبل الحكومات والهيئات والمؤسسات العربية لتقديمها للقمة. وبحث إمكانية تنفيذ المشروعات المقترحة.
2- توحيد التوجه بين الإدارات المختلفة في الامانة العامة وبين المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات والهيئات الاخرى.
3- متابعة تنفيذ جدول زمني لإعداد وثائق المؤتمر والاستعانة بالخبراء والمفكرين في مراجعة الوثائق وإعداد الوثيقة الختامية التي ستقدم للمؤتمر.

وسيتم تنظيم عدد من الاجتماعات التحضيرية للقمة في الفترة القادمة تتمثل فيما يلي-

- اجتماع كبار الإعلاميين العرب في شهر اكتوبر.
- اجتماع البنوك ومؤسسات التمويل العربية في شهر اكتوبر.
- الاجتماع الثاني لرجال الاعمال العرب في 2008/10/15.

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
الكويت – يناير 2009

الكويت 2009

المنسق العام
للقمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

مذكرة تفسيرية
لدوافع عقد قمة عربية
اقتصادية
وتنموية واجتماعية

مذكرة تفسيرية لدوافع عقد قمة عربية
اقتصادية وتنموية واجتماعية

مقترح مقدم من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية
بشأن الدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

مشروع بشأن تعزيز العمل العربي المشترك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

1- يمر العالم العربي بمراحل حرجة وتحديات خطيرة لم تعد تقتصر في تهديدها على امن وسلامة واستقلال بلادنا ووحدة التراب الوطني بل تجاوزت تلك الاخطار لتمس اوضاعنا واحوالنا الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بحياة وكرامة المواطن العربي وحقه في العيش الآمن واللائق.

2- وإذا كانت الاخطار التي تهدد سيادة واستقلال ووحدة اراضيها قد استغرقت الجزء الاعظم من اهتمامنا واولوياتنا في المراحل الماضية فان معالجة التهديدات الاخرى التي تمس اوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية ما تزال في حاجة إلى مزيد من الاهتمام والتعزيز. ويتعلق الامر على سبيل المثال بالتحديات الآتية

- تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين ابناء الوطن العربي.
- تدهور الاوضاع المعيشية للمواطن بشكل عام.
- تواضع حجم التجارة العربية البينية وتواضع حجم الاستثمارات المحلية.
- هجرة رؤوس الاموال والعقول والكفاءات العربية إلى الخارج.
- ضعف البنية التحتية في كثير من البلدان العربية (الطرق/ المياه/ الكهرباء/ وسائل الاتصال).
- عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة العالمية.

3- ومواصلة لما اقرته الدول العربية في القمم السابقة بشأن تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك. وضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية. ومع تقدير كافة الجهود التي قامت وتقوم بها الجامعة العربية بأجهزتها المختلفة ومنظماتها المتخصصة في سبيل وضع استراتيجيات متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح.

4- واخذا في الاعتبار اهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لمفهوم الامن العربي الشامل. فقد قرر الملوك والرؤساء والقادة ما يلي

اولا عقد قمة عربية تخصص فقط للشئون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج واليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها.

ثانيا تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة. واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الاعمال مع الاخذ في الاعتبار العناصر التالية

أ - كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره احد الركائز الاساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.

ب - مراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات قبل ان تؤتي ثمارها.

ج - التدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.

د - الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يصب في النهاية في مصلحة العمل العربي المشترك.

هـ- إعطاء اولوية لمشروعات البنية التحتية كشبكات الطرق والطيران والربط الكهربائي والاتصالات.

و - صياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدرتها المؤسسية.

ثالثا يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا إلى دورته العادية القادمة يتضمن المراحل التي تم انجازها في الإعداد لهذه القمة بما في ذلك مشروع جدول اعمالها. والوثائق والانشطة التحضيرية الاخرى.

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

الكويت - يناير 2009

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية

الأمين العام
القمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

اجتماع
الاتحاد العام
لغرف التجارة
والصناعة والزراعة
للبلاد العربية
الثاني

القاهرة 10 - 11 ديسمبر 2007

اجتماع الاتحاد العام
لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
الثاني القاهرة - ديسمبر 2007

عقد اجتماع في القاهرة في 10 - 2007/12/11 لفريق عمل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المكلف بالتحضير **للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية برئاسة الاستاذ عدنان القصار رئيس مجلس الاتحاد** وذلك لتحديد تطلعات القطاع الخاص العربي من القمة الاقتصادية في ضوء ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة للاتحاد انطلاقا من:

1- التاكيد على دور اتحاد الغرف العربية في التحضير للقمة 2009 بناء على قرار قمة الرياض 2007.
2- ومن موقعه كممثل للقطاع الخاص وهو الاجتماع الثاني وكان الاول في ديسمبر 2007 بالقاهرة.
3- ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل اولوية للقطاع الخاص.
4- التحول للاقتصاد المعرفي ومعالجة الثغرات الإنتاجية والتوسع في المشاريع المشتركة.
5- ان القطاع الخاص معني بقضايا البطالة والفقر والغلاء ومكافحة الفساد بالتعاون مع الحكومات.

اقترح الاجتماع أن تبنى القمة الاقتصادية الموضوعات التالية:

1- إزالة العراقيل امام منطقة التجارة الحرة قدما للسوق العربية المشتركة.
2- إزالة القيود غير التعريفية. والحد من ارتفاع كلفة التجارة. ومعالجة انخفاض تنافسيتها.

3- تطوير الأداء اللوجستي للتجارة وتحسين كفاءتها لتخفيض الكلفة والوقت المستغرق وعدد الوثائق التجارية المطلوبة.

4- إعداد مواصفات موحدة للسلع العربية تتوافق مع الدولية.

5- الاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية للسلع والتحرير التجاري لتحقيق المزيد من التعاون الدولي بالتنسيق مع القطاع الخاص.

6- تحرير التنقل البيني لرجال الأعمال والمستثمرين واعتماد بطاقة رجل أعمال وان تصدر عن الغرف العربية وتوفير البيانات والمعلومات عن الإنتاج والإجراءات الجمركية.

7- تحرير تجارة الخدمات في مجالات النقل والاتصالات والمال وتوفير التمويل الميسر للتجارة البينية.

8- تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الخصخصة وتطوير البنية التحتية والنقل والتشريعات تمهيداً لتوحيدها وتهيئة البلاد حسب قدراتها المتباينة إسوة بالتجارة الدولية الناجحة.

لصورات القطاع الخاص لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- ما يزال الاستثمار العربي البيني يشكل 15% من التجارة والاستثمار الدولي بالرغم من انقضاء ثلاثة أعوام على استكمال متطلبات المنطقة في حين انه يبلغ 70% بين الدول الأوروبية.
- المنطقة ما تزال تواجه القيود غير الجمركية والتفاوض في إقرار قواعد المنشأ التفضيلية لجميع السلع والمنتجات العربية وما يواجه النقل التجاري ويرفع تكاليفه وصعوبة تنقل رجال الأعمال بين الدول العربية علاوة على عدم انضمام بعض الدول وتخوف البعض من التخفيضات الجمركية وتمييز بعض الدول في المعاملة بين السلع الوطنية والعربية في مجال المواصفات.
- ما تزال البلاد العربية تستورد الحليب احتياجاتها من الخارج خاصة الآلات ومعدات النقل والغذاء وحوالي 50% من الحبوب وثلثي الزيوت وباقي السلع.

المشاكل التي مازالت تعترض التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة:

1- القيود غير الجمركية

- القيود الإدارية.
- القيود الفنية.
- القيود الكمية والمالية.

2- التأخر في إقرار قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية

3- التأشيرات وعراقيل تنقل الأشخاص ورجال الأعمال.

4- قصور البيانات والمعلومات.

5- تكلفة مسار تحرير التجارة والخدمات.

6- المعوقات البنيوية.

- الثغرات الإنتاجية.
- ضعف البنية التحتية المعتمدة لحركة التجارة.
- تباين التشريعات والقوانين الاقتصادية.

الاحتياجات الواقعية للمنطقة:

1- الالتزام بأن تبقى المنطقة بعيداً عن العراقيل.

2- تقديم المنطقة على مسارات التحرير التجاري مع الخارج.

3- اعتماد خطة واقعية ومتدرجة لتأهيل البلاد العربية للتكامل.

المنسق العام
للقمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

مؤتمر عن
دور القطاع الخاص فى القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
" شراكة من أجل التنمية "

18 مارس 2008

بمقر الأمانة العامة

مؤتمر عن
دور القطاع الخاص في القمة الاقتصادية
و التنموية والاجتماعية
"شراكة من أجل التنمية"
18 مارس 2008

عقدت الامانة العامة مؤتمر عن دور القطاع الخاص في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية 2008/3/18 بمقر الامانة العامة. ودعت رجال الاعمال العرب للمشاركة في فعاليات المؤتمر. وتضمن الاجتماع جلسة افتتاحية ومناقشات عامة.

وتناول الاجتماع عدد من المقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية تمثلت فيما يلي:-

- حرية انتقال الافراد – وتوفير تاشيرات الدخول لرجال الاعمال.
- التحكيم لإنهاء المنازعات بين رجال الاعمال.
- القضاء على البيروقراطية وتوحيد القوانين والإجراءات ووضع إستراتيجية عمل عربية.

- مناقشة قانون العمل باعتباره أحد معوقات الاستثمار.
- إزالة أي عقبات لانتقال رأس المال العربي من بلد إلى آخر.
- تشجيع وتسهيل الاستثمار العربي بين الدول العربية، وعمل قانون استثمار نموذجي تتبناه جامعة الدول العربية.
- مشروع البنك الشامل لرسم رؤية مستقبلية للاستثمارات العربية ووضع إستراتيجية للبنية الاساسية في مجالات متعددة.
- تفعيل وتنشيط مؤسسات التمويل العربية.
- إنشاء بنك للتمويل العربي.
- إنشاء بنك للاستثمار ولتقديم قروض قصيرة الاجل.
- إنشاء مؤسسة لمعاونة الدول العربية الفقيرة.
- انشاء صندوق صناعي يساهم فيه رجال الاعمال.
- الاهتمام بقطاع الخدمات، والإسراع في تطبيق الاتحاد الجمركي.
- إيجاد حل لمشكلة قواعد المنشأ.
- تطوير قطاع الاتصالات والمواصلات بما يشجع التجارة العربية.

- تأسيس شركات نقل وطرق سريعة دولية برية وبحرية وجوية.
- توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية، ووضع علامة مميزة للسوق العربي كما هو الحال في الاتحاد الاوربي.
- تقديم مشروعات للدول الاقل نموا.
- إنشاء معاهد للتدريب المهني لتحسين وتأهيل القوى العاملة.
- تنشيط المنظمة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية.
- مناقشة مشروع قانون لمحاربة الفساد.
- الاهتمام بوضع المياه في الدول العربية.
- الاتجاه إلى الطاقة الشمسية والطاقات البديلة.
- حماية المستهلك.
- الاهتمام بالامن الغذائي العربي.
- تفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة الاستثمار الخاص.
- الاهتمام بدور المرأة في التنمية الاجتماعية.

المنتدى العام
للتنمية العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

اجتمـــاع

اتحاد المصارف العربية

الدوحة

7-8 نوفمبر 2007

اجتماع اتحاد المصارف العربية
الدوحة 7-8 نوفمبر 2007

الموضوع

المؤتمر المصرفي العربي السنوي – الدوحة 2007

1- الرؤية والسياسات:

التأكيد على أهمية الالتزام بفكر عربي للتكامل الاقتصادي ويوصي بتبني مجموعة من السياسات والخطط الإنمائية المتكاملة لرفع الطاقات الإنتاجية المبنية على التخصص والمزايا المتوفرة لكل دولة عربية (17 مشروع وخطة).

2- تطوير العمل العربي المشترك:

- صياغة سياسة تجارية عربية متكاملة.
- اضطلاع الحكومات بمسؤولياتها في تحقيق التعاون العربي.
- إتباع سياسات متدرجة لتحرير التجارة.

3- الإصلاحات الداخلية:

- سياسة مرنة لسعر الصرف.
- إصلاحات النظام الضريبي.
- تطوير الأنظمة التشريعية.
- تنمية الصادرات وإزالة العوائق غير الجمركية.

4- برامج التنمية:

- تركيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي على محاور إنتاجية وتسويقية وبشرية واستثمارية ومالية وعلمية وتكنولوجية تساهم في تسريع النمو الاقتصادي وتحسين آفاق الرفاه الاجتماعي.

5- دعم القطاع الخاص:

- دعم مسيرة الإصلاح والتحديث.
- تحديث وتيرة الخصخصة والاستثمار.
- تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الحوافز للاستثمار العربي.
- توفير المعلومات الاستثمارية والمتخصصة للمستثمرين.

6- العلاقات الخارجية:

- مساندة سياسات الانفتاح الاقتصادي والتجاري.
- أهمية إقامة مناطق التجارة الحرة.
- التخلي عن القوائم السلبية.

7- القطاع المالي والمصرفي العربي:

- تكليف المؤسسات المالية بتوفير نافذة لتمويل مشروعات التنمية ذات الأبعاد الإقليمية العربية.
- تعميق وتطوير أسواق المال العربية.

الامانة العامة
جامعة الدول العربية

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية - الكويت - يناير 2009

المنتدى العام
للتنمية العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

توصيات وزراء الهجـــــرة
والمغتربين العرب
بالدول العربية

18 فبراير 2008

توصيات وزراء الهجرة والمغتربين العرب بالدول العربية

18 فبراير 2008

وزراء الدول العربية المعنيون بشئون الهجرة والمغتربين العرب من منطلق

- قرار قمة الرياض 2007 بعقد القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية. وما للهجرة من آثار إيجابية وأخرى سلبية على التنمية في الدول العربية والحاجة لتعزيز الإيجابي والتقليل من آثار السلبي.
- إدراكا لأهمية توافر البيانات والإحصاءات عن أوضاع واتجاهات الهجرة واحتياجات السوق العربي والدولي. وإدراكا للأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية.
- واقتناعا بأهمية وضع إستراتيجية عربية متكاملة لمعالجة قضايا الهجرة إلى الخارج ودعم حقوق المهاجرين والتعاون الثنائي في هذا المجال وإدراكا بأن الجاليات العربية جزء من الأمة العربية وأهمية استثمار دورها في التنمية العربية.
- الحراك المتزايد عبر الحدود وظهور أجيال عربية ذات جنسيات ولغات مختلفة تؤثر على ارتباطها بالوطن الأم يقتضي التشاور العربي وحوارات دولية وإقليمية في مجال الهجرة .

قرر الوزراء:

أولا: دعم الجهود العربية للتعامل مع قضايا الهجرة:

1- أن ينشئ المجلس الاقتصادي مجلس للوزراء المعنيين بالهجرة.

2- إيجاد آلية لبحث موضوعات السكان والهجرة والتنمية والتشغيل.

3- تفعيل دور المهاجرين في التنمية واختيار الدراسة التي أعدتها إدارة السياسات السكانية بالجامعة لطرحها على مؤتمر القمة.

4- أن تنشئ منظمة العمل العربية لجنة خاصة لمتابعة العمالة المهاجرة.

5- إنشاء الشبكة العربية لسوق العمل بالتعاون مع منظمة العمل العربية.

6- وإنشاء مركز عربي للتدريب وتأهيل العمالة المهاجرة بما يزيد من كفاءتها الفنية واللغوية ومقومات العمل الدولية.

7- إنشاء آليات وطنية لاستيعاب العمالة العائدة.

8- تيسير وتشجيع تحويلات المهاجرين ومتابعة دعم مشاريعهم بالوطن.

9- التأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية ومحاربة الهجرة النظامية ومراقبة مكاتب الاستخدام وسماسرة الهجرة غير الشرعية وتوعية الشباب بمخاطرها.

ثانيا: التنسيق العربي في المحافل الدولية لموضوعات الهجرة:

1- التأكيد على مبدأ المسئولية المشتركة بين الدول المصدرة والمستقبلة لرعاية المهاجرين واستيعاب العائدين ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

2- التفاوض العربي الجماعي مع الأطراف الأجنبية لحماية حقوق المهاجرين وتنسيق المواقف العربية في إطار إعلان برازيليا للتعاون مع دول أمريكا الجنوبية خاصة قضايا الهجرة.

3- حث الدول المستقبلة على تيسير التجمع العائلي والتأكد من أن حقوق المهاجر كاملة في أنماط الهجرة المطروحة من الاتحاد الأوروبي في ظل القوانين الدولية التي تنظم حقوق المهاجرين.

4- أهمية نتائج اجتماع الشراكة الأورومتوسطية (البرتغال نوفمبر 2007). وما سبقه في كل من الرباط وطرابلس 2006.

5- إجراء دراسات عن البطالة في الدول العربية وفرص الهجرة المتاحة في أسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

6- تكثيف الجهود لوقف الممارسات الإسرائيلية ودعم السلطة الفلسطينية في إطار الشرعية الدولية في إقامة دولتهم المستقلة.

ثالثا: تشجيع تواصل المهاجرين فيما بينهم ومع دولهم

1- من خلال الجمعيات والروابط والجاليات لإنشاء كيانات قوية في ظل نظم الدول المستقبلة ومتابعة مكاتب الجامعة بالخارج لها.

2- عقد مؤتمر دوري للمغتربين العرب. وإنشاء روابط للعلماء العرب المهاجرين للاستفادة من خبراتهم وإنشاء بيت خبرة لذلك للاستفادة من خبراتهم وإنشاء قاعدة معلومات لهم.

3- تعميق دراسات الهجرة بالجامعات وتجميعها والتي تهتم بمساهمات المهاجرين في التنمية العربية من نتائج ابحاثهم ومساهماتهم في دول المهجر.

4- التركيز على رعاية ابناء المهاجرين والحفاظ على الروابط بينهم وبين الوطن العربي. وإصدار دورية تختص بشئون المغتربين.

5- عقد الاجتماع الثاني للوزراء في فبراير 2009 على ان يضم رموز مهاجرة.

6- رفع هذه التوصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لعرضها على القمة الاقتصادية.

المنتدى العام
للقمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

مؤتمر عن
دور المجتمع المدني
في القمة الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

- شراكة من أجل التنمية -

خلال الفترة 12-13 مارس 2008

بمقر الأمانة العامة

مؤتمر عن
دور المجتمع المدني
في القمة الاقتصادية و التنموية والاجتماعية

" شراكة من أجل التنمية"

بمقر الامانة العامة

خلال الفترة 12-13 مارس 2008

طالب قرار القمة بضرورة تعزيز دور شركاء التنمية – القطاع الخاص ورجال الاعمال والشركات ومؤسسات المجتمع المدني – في عملية التحضير للقمة. ولذلك كلفت القمة العربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة للجامعة العربية بالإعداد للقمة التنموية بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس العربية واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الاعمال.

وفي هذا الإطار عقدت الامانة العامة مؤتمر عن دور المجتمع المدني في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية خلال الفترة 12-2008/3/13 بمقر الامانة العامة. ودعت منظمات المجتمع المدني لمختلف الدول العربية وروعي في المنظمات المشاركة أن تمثل النشاطات الاجتماعية المختلفة (خدمية، تنموية، توعية). وقد تم تحديد المشاركين وإرسال الدعوات. وكان الاجتماع على مدى يومين. وذلك من خلال 4 جلسات. وتم إعداد أوراق بحثية بهذا الشأن. هذا بالإضافة إلى ورشة عمل.

وتناول المؤتمر عدد من المقترحات لتفعيل دور المجتمع المدني تمثلت فيما يلي

- إنشاء صندوق عربي للتنمية يساعد الحكومة في توثيق العلاقة بينها وبين المجتمع المدني.
- اتخاذ النهج التكاملي ووضع مؤسسات تكاملية تستهدف تحقيق تكامل اقتصادي عربي. وعلى الحكومات أن تؤمن بدور المجتمع المدني وتتفاعل معه وتدعمه. ورفع يد الحكومات عن قطاع المجتمع المدني ووضع تشريعات مناسبة لتحقيق ذلك حتى لا تكون العلاقة قائمة على الهيمنة والسيطرة.

- أهمية وجود دور رقابي لمنظمات المجتمع المدني وتمكين المجتمع المدني من مراقبة الخدمات. وعلى الحكومات ألا تنافس المجتمع المدني وتتشئ ما يسمى بجمعيات تنمية المجتمع.
- التركيز على زيادة الوعي وتأهيل الشباب. والرؤية التكاملية للمبادرات فهناك حالة من تشتت المبادرات والثروات في الوطن العربي مما يضعف أمل الشباب في التواصل.
- ضرورة الاهتمام بالمرأة ليس فقط من الناحية الاقتصادية فحسب وإنما أيضا من خلال صقل موهبتها وتحررها الاقتصادي. ودعم قدرتها على اتخاذ القرار وتمكينها من حقوقها السياسية. وتوفير برامج تدريبية يقوم بها نخبة من المتخصصين في إطار تطور فكر الحكومات العربية والقائمين عليها لدفع عجلة التنمية.
- إبراز النماذج الميدانية والبرامج المتعددة في شتى الاختصاصات.
- وجود لجنة تضع وثيقة لعرض دور المجتمع المدني في رسم السياسات. ووجود لجنة مشتركة للبلاد العربية تضم المبادرات الأهلية وفقا لمعايير القياس. وعلى المجتمع المدني أن يقود حركة تحريره بنفسه.
- إجراء استبيان من قبل الجامعة العربية ويتم إرساله إلى المنظمات المشاركة للتعرف على التجارب الناجحة في المجتمع المدني.
- طلب بيانات كاملة من الجمعيات والاتحادات عن منظمات المجتمع المدني.
- تقديم مشروعات محددة للمجتمع المدني لتقوية وتعزيز التعاون العربي.

تحديث القوانين وتوفير مساحة من الحرية للمجتمع المدني وتوفير التمويل اللازم لتطوير دوره في التنمية.

- دعم وتقوية دور مفوضية المجتمع المدني والعمل على اعتماد إستراتيجية إقليمية لدعم دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التقدم الذي يتحقق في هذا الاتجاه وأن يعتمد ضمن التقارير التي ستعرض على القمة العربية المنعقدة بشكل دوري.

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية - الكويت - يناير 2009

المجلس العام
للتنمية العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

اجتماع لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي حول سبل تنمية وتشجيع وحماية الاستثمار في الوطن العربي

الأمانة العامة

7-8 فبراير 2008

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والبرلمان العربي حول سبل التنمية والتشريع وحماية الاستثمار في الوطن العربي 7-8 فبراير 2008

عقدت اللجنة الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي الانتقالي اجتماعا يومي 7 و 8 مايو 2008 بمقر الامانة العامة للجامعة. واضعين في الاعتبار أن اللجنة يجب أن تعد ورقة عمل تصدر عن البرلمان العربي وتقدم إلى القمة الاقتصادية. معتبرين أن القمة تعتبر فرصة جيدة لإشعار المواطن العربي بالعمل الذي ينجزه البرلمان العربي الانتقالي. وركزت السفيرة مرفت تلاوي المنسق العام للمؤتمر أن الهدف من العمل الاقتصادي العربي المشترك تعزيز الانتماء والهوية العربية خاصة عند الاجيال الجديدة وقد ناقش الاجتماع

1- اهمية دعم وتعزيز آليات الاستثمار العربي والترابط الاقتصادي وبناء المصالح بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية العربية.

2- تذليل العقبات التي تحول دون بناء سوق عربي مشتركة وصولا إلى اتحاد عربي يعزز مكانة العرب.

3- تفعيل العمل الاقتصادي المشترك يحتاج إلى إرادة سياسية ملزمة.

4- إيجاد آلية متابعة داخل الجامعة وداخل الدول العربية لتذليل عقبات عدم تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية.

5- المناخ مهيئ الآن لخلق إرادة عربية سياسية واقتصادية مشتركة.

6- الالتزام بقرار اقتصادي موحد مهمة استراتيجية لانه سيقرر مصير الامة العربية كلها واجيالها القادمة.

7- اهمية وضع خطة استثمارية عربية لجذب رؤوس الاموال العربية.

8- ان يتبنى البرلمان العربي سبل تذليل معوقات الاستثمار العربي وسبل تنفيذ الاتفاقية الموحدة للاستثمار.

9- اهم معوقات الاستثمار العربي ان السياسات الخاصة بكل دولة تجعلها تتحفظ حرصا على مصالحها. علاوة على عدم وجود ثقة عامة وغياب الديمقراطية والشفافية إزاء المؤسسات المالية غير الوطنية.

10- اهمية الإعلام عن الخريطة الاستثمارية العربية وفرص الاستثمار المشترك في كل منطقة عربية.

11- الواقع الاستثماري العربي انعكاس للدافع السياسي ومرتبط به لذا لا تصل نتائج الاستثمار للمواطن العربي.

12- إنشاء مؤسسات مالية عربية ممولة عربيا وبشكل مشترك تدعم الاستثمار العربي الاستراتيجي المشترك الفعلي.

13- يتسم العمل العربي بعموميات تهمل التفاصيل. او الغرق في التفاصيل تهمل العموميات وعدم إعطاء وقت كاف للعمل العربي المشترك.

14- تقديم الدول العربية للاطراف الخارجية امتيازات اكبر مما يقدم للدول العربية لان هياكلها الاقتصادية اكثر جذبا.

15- يجب ان يسير العمل العربي المشترك طبقا للقدرات المتباينة للدول.

16- ضرورة معالجة الثقافة العربية بخصوص مفاهيم السيادة الوطنية وتضاربها مع المصلحة القومية العليا.

17- الاستثمار العربي العقاري يستحوذ على حصة الاسد من الاستثمارات العربية وعلى الحكومات ان تخلق مجالات اخرى مثل الرخام المصري والاستثمار الزراعي بالسودان. ومجالات السياحة العربية.

18- وضع قواعد منشأة سليمة تيسر حرية الاستثمار.

19- ضرورة التصدي للمعوقات التشريعية. والثقافية. والهيكلية.

20- ان يعد البرلمان العربي ورقة تعرض على القمة الاقتصادية تتناول ظاهرة الغلاء العالمية.

21- ان تركز القمة الاقتصادية على التحديات المشتركة بين الدول العربية .

22- تبني سياسات عربية مشتركة. وبلورة رؤية شاملة للسياسات الاقتصادية العربية لمدة 15 عام.

23- إيجاد نظام حر للانتقال لبعض الافراد في العالم العربي لان هناك 14 مليون عربي فقط يتحركون عبر العالم العربي.

24- الهدف الاساسي من العمل الاقتصادي العربي المشترك تعزيز الانتماء والهوية العربية خاصة عند الاجيال الجديدة.

25- على القمة الاقتصادية التوصل لسياسات ومشروعات محددة وعلى البرلمان العربي تبنيها وايجاد القاعدة الشعبية لمساندة فكرة إقامتها.

26- اهمية تدريب التكنوقراط العرب ليصبحوا اكثرا تفهما وتعاونا في تنفيذ برامج ومشروعات العمل العربي المشترك.

27- اهمية دور المؤسسات المالية في الوطن العربي وضرورة عقد اجتماع لتحديد الراي حول إنشاء صناديق او بنوك لتمويل انشطة اقتصادية واجتماعية وتنموية. واعادة النظر في مجال عمل المؤسسات المالية القائمة.

المنسق العام
للتنمية العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

الاجتماع الاستثنائي
للجنة التنسيق العليا
للعمل العربي المشترك

القاهرة 24-27 ديسمبر 2007

لتنفيذ قرار الدورة 38 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي

اللي عقدت برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية 3-6 مايو 2007 واللي وجه فيها الأمين العام:

- بأهمية تضافر الجهود بين الأمانة العامة والمنظمات والاتحادات العربية للمساهمة في الإعداد الجيد للقمة التنموية والاقتصادية والاجتماعية.
- عرض البرامج والمشروعات في ضوء المعايير التي تم تحديدها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- أن يصدر عن القمة توجه اقتصادي جديد للوطن العربي والعمل الاقتصادي والاجتماعي المشترك قابل للتطبيق على الواقع في إطار زمني محدد.

ان لركز المشروعات على المحاور التالية:

- الفقر والصحة والتعليم.
- تحرير العالم العربي.
- السوق العربية المشتركة وفق مرحلة متدرجة.
- تحدى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- التحدي البيئي.
- تحدى تحرير الخدمات.

وعقد الاجتماع الاستثنائي للجنة التنسيق العليا

بمقر الأمانة العامة أيام 24-27 ديسمبر 2007 برئاسة السفير د. محمد التويجري وبحضور المنسق العام للمؤتمر وبمشاركة المدراء العامين وممثلي المنظمات العربية المتخصصة أعضاء لجنة التنسيق العليا حيث ركز جدول الأعمال على ثلاث نقاط:

- دراسة إجراءات تطوير المنظمات العربية المتخصصة وأهم التحديات التي تحد من تطوير عملها وإعداد كتاب تعريفي عن نشاطات المنظمات يوزع على القمة.
- مرئيات المنظمات للبرامج والمشاريع التي ترى عرضها على القمة.
- مذكرة الأمانة العامة حول الأمن الإنساني في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بمرئيات المنظمات لما يعرض على القمة توصي اللجنة:

- أن تبادر المنظمات بعرض مقترحاتها على مجالسها التنفيذية / التشريعية وموافاة الأمانة العامة بها.
- أن تنظر المنظمات في إمكانية تنفيذ المقترحات والمشروعات المقدمة من الدول العربية والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني.
- موافاة الأمانة العامة بالمشروعات التي سيتم تبنيها من قبل المجالس التنفيذية / التشريعية للمنظمة.
- الإحاطة بالإجراءات التي سيقوم بها اتحاد إذاعات الدول العربية للتغطية الإعلامية لمؤتمر القمة الاقتصادي.

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية
القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية - الكويت - يناير 2009

المنسق العام
للقمة العربية الاقتصادية
والتنموية والاجتماعية

اجتماع السفراء الأجانب والمنظمات الدولية

21 يناير 2008

اجتماع السفراء الأجانب والمنظمات الدولية

21 يناير 2008

جاء في قرار قمة الرياض ان هدف القمة الاقتصادية هو تقوية التعاون بين المجموعة العربية والتكتلات الاقتصادية والإقليمية.وحيث ان الجامعة العربية قد اقامت منتدى عربي - لاتيني امريكي . وعربي - آسيوي. وعربي - ياباني. لذلك رات الاجتماع بالدول الاجنبية لمعرفة كيفية تطوير العلاقات بين هذه التجمعات الإقليمية والجامعة العربية كجهاز إقليمي لخدمة مصالح المجموعات وتفعيل العمل مع المجموعة العربية. وقد حضرالاجتماع وفود 19 دولة اجنبية. وممثلو الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي. والبنك الدولي. ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واسفر الاجتماع عما يلي

1- عقد الاجتماع بقصد التعريف وتوضيح الاهداف من عقد القمة الاقتصادية في ظل العلاقة المتميزة بين الجامعة وكل من آسيا واوروبا وامريكا اللاتينية.

2- مناقشة دور الجامعة العربية في زيادة دور السفارات في التعامل مع الدول العربية ودور هذه الدول في القمة التنموية.

3- ضرورة فتح حوار بناء بين الجامعة العربية ودول آسيا وامريكا اللاتينية والاتحاد الاوروبي لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه هذه الاطراف.

4- توجه الاتحاد الاوروبي إلى التعامل مع المناطق الجغرافية بدلا من كل دولة على حدة، وان يقدم الاتحاد نموذجا لمشروعات التنمية يقدم لجميع الدول العربية للمساهمة في زيادة التعاون البيني.

5- استعداد البرنامج الإنمائي للامم المتحدة بالمساهمة والمشاركة في البرامج التنموية والاقتصادية التي تقدمها القمة علاوة على البرامج القائمة.

6- يعتبر البنك الدولي أن القمة جاءت في وقتها للنظر في استخدام الفوائض المالية في مشروعات واقعية، ذات عائد إيجابي على المواطنين، خاصة ما يتعلق بالعقد وتوزيع الدخل.

7- اهتمام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بالتعاون مع الجامعة العربية في تنظيم القمة الاقتصادية.

8- إن من أهداف القمة تقوية العلاقات القائمة بين الدول العربية والأجنبية، ويتم مناقشة ذلك في منتدى على هامش القمة يشارك فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني والدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

9- أهمية تحسين العلاقات بين الدول العربية والأجنبية وتجاوز العقبات التي سببتها مشكلات الإرهاب والهجرة غير الشرعية، خاصة وأن العالم أصبح قرية صغيرة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

10- تتطلع الجامعة لزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية مع أوروبا أسوة بما تم مع دول بعيدة مثل الصين والهند والبرازيل، وذلك بطرح أفكار جديدة للتركيز على بعض الأنشطة.

11- أهمية البحث عن أساليب لتحسين العلاقة بين العالم العربي والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بصورة أكثر تركيزا وليست في شكل مشاريع فردية.

12- أهمية تعظيم الاستفادة من الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية لخدمة دول المنظمة.

الأمانة العامة
جامعة الدول العربية

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية - الكويت - يناير 2009

سيادة السفيرة الدكتورة / ميرفت التلاوي

مساعد السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

والمنسق العام للقمة العربية الاقتصادية والتنموية الاجتماعية

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلي اجتماع رجال الأعمال المصغر الذي عقد برئاسة سيادتكم وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن التشاور حول دفع وتعزيز التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وذلك فى إطار التحضير للقمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المقرر عقدها في يناير ٢٠٠٩ بالكويت .

وفي ضوء ما تفضلتم سيادتكم خلال الاجتماع المشار إليه بطرحه من ضرورة تحديد الأولويات بشأن دفع وتعزيز التعاون العربي المشترك ، فإنني أتشرف بموافاة سيادتكم بورقة عمل حول أولويات العمل في هذا الشأن :

أولاً : الإسراع في تطبيق القرارات والأحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة وإطلاق آلياتها إذ أن إقامة السوق العربية بات مطلباً قومياً ملحاً طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاماً .

والأمـر ليـس بخاف أن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمـال والأرض ، أمـا نجاحها فيحتـاج بجانب ذلك إلي الميزة التنافسـية أو إرسـاء مفهـوم الميـزة التنافسـية "competitive advantage" وإلا بقينا عند حد الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع وهـو حد لا تستقيم معه أية طموحات، ونحن في غني عن بيان إمكانيات العالم العربي المتاحة والغـير مفعلة في هذه المجالات الثلاث.

أما الميزة التنافسية الغير مختلف عليها فإنما هي مفهوم التكامل الاقتصادي العربي الهادف للوصول إلي الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادي به وتم وضع خطط طموحه وجيدة

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

ولكن غياب الإرادة في التنفيذ جعل منها أفكار إيديولوجية أخذها الغرب وسبقنا مثال لذلك التجربة الأوروبية – والتي بدأت بعدنا بأحقاب – أصبحت في مقدمة قصص النجاح علي مستوي العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية .

ثانياً: توحيد المؤسسات في مختلف الأقطار العربية لتحقيق ما يسمي " تناغم " " Harmonization " وذلك بالعمل علي إزالة كل ما يعترض طريق تلك المؤسسات والتي من أهمها:

١- إزالة مشكلة الكفيل أو الالزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية .

٢- تجنب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية .

٣- تفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ علي العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملاً جاذباً للاستثمارات فى المنطقة .

ثالثاً : تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة وذلك بإنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة وأهمها :

أ- توحيد المواصفات القياسية العربية بدءاً بالتناغم بين المحلى منها بعضه البعض وكذا تنشيط حركة إصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لإحداث التعاون الاقتصادي القائم على أساس توحيد المواصفات العربية.

ب- توحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف .

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

ج- تنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى كافة الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابه لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى .

د- دعم سهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق باسبور وتأشيره تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الأعمال بعد استيفاء العرض الأمنى من كل دولة على حده مما يزيد من مساحة الإسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى إيجاد الحلول الإيجابية فى صورتها المتكاملة.

بقي أن نشير إلى جانب له أهميته وهو دور الإعلام الحيوي في استقطاب الإنسان العربي إلي الإطار الجديد الذي نستهدفه بوصف ذلك الإنسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم في ذات الوقت وذلك بإبراز قصص النجاح للإنجازات العربية على مستوى الأفراد والمؤسسات.

راجياً أن نكون بهذه الورقة قد قدمنا إسهاماً يحقق الهدف منه ألا وهو ترتيب الأولويات مع ترحيبنا بأية استفسارات أو إضافات قد يري استكمالها.

هذا ويسعدني أن ننتهز هذه الفرصة لنثني علي إدارة سيادتكم المتميزة لهذا الاجتماع ، كما ابدي إعجابي بما تم من إتاحة فرصة المناقشة الإيجابية لجميع المشاركين فى الاجتماع.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والاحترام،،،،

دكتور مهندس/ نادر رياض
رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية
ورئيس مجلس الأعمال المصري الألماني

تحريراً في : ٢٠٠٨/٩/٢٠

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg